محددات العلاقة بين المثقف والسلطة - دراسة لأنماط التفاعل حول قضيتي الديموقراطية والعدالة الاجتماعية

Determinants of the relationship between the intellectual and the authority study of interaction patterns on the issues of democracy and social justice

إعداد

د. نهى عثمان محمود

Dr. Noha Osman Mahmoud

Doi: 10.21608/ajahs.2023.295653

استلام البحث ١٨ / ٣ / ٢٠٢٣

قبول البحث ٢٨ / ٣ / ٢٠٢٣

محمود، نهى عثمان (٢٠٢٣). محددات العلاقة بين المثقف والسلطة - دراسة لأنماط التفاعل حول قضيتي الديموقراطية والعدالة الاجتماعية . ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٢٦) أبريل، ٥٠٧ – ٥٤٤.

http://ajahs.journals.ekb.eg

محددات العلاقة بين المثقف والسلطة ـ دراسة لأنماط التفاعل حول قضيتي الديموقراطية والعدالة الاجتماعية

المستخلص:

هدفت هذا البحث للتعرف على محددات العلاقة بين المثقفة والسلطة وذلك من خلال اتجاهات المثقفين حول ممارسات السلطة واتجاهها لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي وللاستعانة بطريقة دراسة الحالة على عينة من المثقفين قوامها ١٥ مفردة وقد خلصت الدارسة إلى مارس السلطة على مر العصور قيودا على المثقفين لعزلهم عن الحياة السياسية، ولم يختلف الأمر كثيراً بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ورغم الاختلاف بين التيارات الفكرية للمثقفين حول مفهوم العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها إلا أن هناك اتفاق بين مختلف التيارات على غياب مؤشرات العدالة الاجتماعية ويرجع ذلك لمسئولية السلطة عن غياب العدالة الاجتماعية بممارساتها غير مراحل التاريخ منذ ١٩٥٢ وحتى بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

الكلمات المفتاحية: المثقف، السلطة ، الديمقراطية، العدالة.

Abstract

This research aims identifying the determinants of the relationship between the intellectually attitudes about the practices of the authority and its direction towards achieving democracy and social justice, the study relied on the historical approach and the case study method on a sample of intellectuals consisting of 15 items, the study concluded that the practices of power throughout the ages imposed restrictions on intellectuals to is ablate them from political life, and the matter was no different after the revolution of 25 January 2011 and 30 June 2013 the consensus of intellectuals on the absence of indicators of justice is due to the practices of power that have not change throughout history from 1952 until the revolution 25 January 2011 and 30 June 2013.

مقدمـــــة :

تنطلق الدراسة الراهنة من فكرة أساسية مفادها : أن هناك بعد بالغ الأهمية يفسر ما جرى ويجرى فى مصر حالياً من صراع ألا وهو البعد الطبقى، صحيح أن هذا الصراع يتخفى وراء شعارات ترفعها أطراف المعركة حول الإسلام والشرعية والديمقراطية أو شعارات العيش والعدالة الاجتماعية ولكن كافة الشعارات المرفوعة تخفى وراءها صراعاً طبقياً حقيقياً بين مكونات المجتمع.

وفى ضوء ذلك تبرز العلاقة الجدلية بين السلطة والطبقة، فليس بالضرورة أن تحكم الطبقة المهيمنة بذاتها، إنما يمكن أن يكون لها وكيل يتولى السلطة ويحصل على نصيبه من دون أن تكون هذه الطبقة فى الواجهة، فالنظام الرأسمالى غالباً ما تفرغ فيه الطبقة العليا لمشروعاتها وتنوب عنها الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، وقد يحدث أن لا تقع سلطة الدولة فى قبضة طبقة واحدة إنما تقع السيطرة عليها من قبل تحالف طبقى، فينجم عن ذلك قيام سلطة معبرة عن ذلك التحالف الطبقى وعن مصالح القوى الاجتماعية المكونة له، وأحياناً تخلق الدولة عبر ممارستها طبقة خاصة لها مثلما حدث فى نهايات التحرر الوطنى نمت طبقة البرجوازية الجديدة التى حصلت على أكبر مكاسب ممكنة فى ظل سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج وكان فى صالحها فى هذه اللحظة تحول النمو الاقتصادى إلى اقتصاد السوق مما يمكنها من تحقيق أرباح عبر الوساطة فى بيع وخصخصة الشركات والدخول فى شراكة مع الشركات العالمية عبر تأسيس وكلاء محليين أو شراء هذه الشركات بذاتها.

وبهذا المنطق الطبقى قامت السلطة بعد ثورة ١٩٥٢م بإضعاف قوة الطبقات الأعلى الحاكمة (ملاك الأراضى) عبر سياسة الإصلاح الزراعى، ومع مرور الزمن وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم فى فترة " عبد الناصر " وتحولها إلى شريك فى الثروة فى فترة حكم " السادات " ثم دخولها فى الاقتصاد بعد سياسات الخصخصة فى عصر " مبارك " تحولت القيادات العليا وحتى الوسطى من المؤسسة العسكرية إلى الشريحة العليا بالمعيار المالى، وبالتالى تحولت طموحات من هم أدنى فى السلم الوظيفى إلى اللحاق بمن هم فى الطبقات الأولى، وهذه التركيبة الطبقية التى حكمت مصر خلال الثلاث عقود الماضية وحتى الآن وهو ما يعكس ميلها إلى عدم المساس بشركائها الطبقيين فى الحكم الذين يمثلون الواجهة المدنية لها، مما حقق لهم الاستئثار بالنمو الاقتصادى والاجتماعى على حساب طبقات المجتمع الأخرى، مما عمق الاحتقان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

وتنطلق الدراسة الراهنة فى إطارها النظرى من القضايا النظرية التى صاغتها الماركسية الكلاسيكية والإسهامات الحديثة والمعاصرة التى استجدت فى إطار الماركسية المحدثة كمحاولة " أنطونيو جرامشى " نيكوس بولانتزاس وإيريك أولين رايت وذلك للكشف عن التطورات التى تعرضت لها اتجاهات التحليل الطبقى وعلاقات القوى فى المجتمعات الرأسمالية من خلال ربط أوضاع القوى الاجتماعية والطبقية بقضية الهيمنة داخل النظرية السوسيولوجية بشقيها الكلاسيكى والمعاصر، وقد أسهم ذلك فى فهم المراكز الحقيقية للسيطرة وتحليل حالات الاستقطاب الطبقى التى تعرضت لها الطبقات وعلاقتها بالسلطة بهدف الكشف عن واقع البنية والتكوين الاجتماعى والطبقى فى المجتمع المصرى.

فالدراسة الراهنة تنطلق فى إطارها المنهجى من المنهج التاريخى الجدلى الذى يتيح إمكانية فهم العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطى فى التاريخ الاقتصادى

والاجتماعى المصرى الحديث والمعاصر بحيث يتم النظر إلى الطبقة الوسطى فى ضوء علاقتها بالتحولات البنائية التى تحدث فى المجتمع، وبصفة خاصة التغيرات فى أوضاع الطبقات والقوى الاجتماعية، وبناء القوة أو السلطة داخل المجتمع، وقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومعرفة الكيفية التى تطورت بها العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطى وكذلك السلطة والمثقف وكيف ترسخت هذه العلاقة وتتبع مراحل هذا التطور فى الثلاثة عقود الأخيرة، حيث أن الفهم التاريخى السوسيولوجى الجدلى للظاهرة موضوع البحث من شأنه أن يتيح الفهم والتعرف على الظروف التاريخية التى أسهمت فى نشأة الظاهرة وتطورها واستشرافاً لاتجاهات الظاهرة فى المستقبل.

ولقد أجريت الدراسة الميدانية على ١٥ مفردة من مثقفين الطبقة الوسطى من الاتجاهات الثلاثة الإسلاميين والليبراليين والماركسيين طبق عليهم دليل دراسة الحالة بهدف الكشف عن اتجاهاتهم بمختلف تياراتهم الفكرية نحو قضية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المثقفين المنتمين للتيارات المختلفة وموقفهم من السلطة وأى من هذه التيارات اتفق مع أيديولوجيا الدولة والنظام السياسى وأيهما اتخذ موقفاً معارضاً للدولة والنظام السياسى ومحاولة فهم أى من هذه التيارات الفكرية الثلاث كان أكثر تأثيراً فى بلورة وعى شرائح الطبقة الوسطى نحو قضية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وقد كانت هناك مبررات لاختيار قضيتى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وذلك على النحو التالى :

- مبررات اختيار قضية الديمقراطية :

لأنها ترتبط بشكل مباشر بعلاقة الطبقة الوسطى ومثقفيها بالسلطة وتعدد القضايا الفرعية داخل هذه القضية مثل غياب دور المثقف فى صنع القرار السياسى وغياب حرية التعبير والمشاركة السياسية وتداول السلطة بين الأحزاب وغياب المجتمع المدنى ودوره المؤثر فى الديمقراطية والمشاركة والتى تكشف فى النهاية عن الممارسات والتوجهات السياسية للدولة والنظام السياسى تجاه الطبقة الوسطى ومثقفيها بمختلف تياراتهم الفكرية.

– مبررات اختيار قضية العدالة الاجتماعية :

حيث تحاول الدراسة فهم طبيعة المؤشرات التى اعتمد عليها كل تيار فى تحديده لمؤشرات العدالة الاجتماعية (الصحة والتعليم والدخل والثروة والتفاوت الطبقى، وكذلك ما الفئات التى استفادت فى مرحلة وأخفقت فى مرحلة أخرى طبقاً لتوجهات الدولة السياسية والأيديولوجية والتى تكشف فى النهاية عن الممارسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة والنظام السياسى تجاه الطبقة الوسطى ومثقفيها بمختلف تياراتهم الفكرية.

أولاً: مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته:

ومن ثم تنطلق مشكلة البحث من تصور وفهم وتحليل العلاقة بين الطبقة الوسطى وعناصر السلطة السياسية في المجتمع المصرى فى إطارها السوسيوتاريخى، حيث شهدت العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطى حالات متباينة من التفاعل تعكس ما شهده المجتمع المصرى عبر فترات تاريخية من تحولات متباينة على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، أفرزت تأثيرات واضحة على هيكل وبناء الطبقة الوسطى وعلاقتها بالسلطة، وعلى الرغم من ثراء المنتج البحثى فى علم الاجتماع فى المجتمع المصرى بالعديد من الدراسات التى تناولت طبيعة وخصائص وسمات الطبقة الوسطى وآليات تفاعلها مع النظام الاجتماعى بصفة عامة، إلا أنه من الضرورى دراسة حديثة تهتم بما طرأ على الطبقة الوسطى من تغيرات، وما شهدته من عمليات متباينة نتجت عن مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على عناصر الطبقة الوسطى وفعاليتهم السياسية، وما شهده المجتمع المصرى من استقطاب طبقى واضح نتيجة لمجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اتبعتها الدولة فى الثلاث عقود الأخيرة، وبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، هذا فضلاً عن محاولة فهم العلاقة بين السلطة ومثقفى الطبقة الوسطى ومحددات هذه العلاقة فى أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ثورة ١٩٥٢م وحتى ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف الدراسة إلى تصور وفهم وتحليل العلاقة بين الطبقة الوسطى وعناصر السلطة السياسية في المجتمع المصري في إطارها السوسيوتاريخي، حيث شهدت العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي حالات متباينة من التفاعل تعكس ما شهده المجتمع المصري عبر فترات تاريخية واضحة على هيكل وبناء الطبقة الوسطي وعلاقتها بالسلطة، ومن ثم تنحصر أهم أهداف الدراسة في جملة من الأهداف تندرج تحتها جملة من التساؤلات الأساسية والفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها من أجل تحقيق أهدافها، وذلك على النحو التالي:

الهدف الأول:

ويتمثل في محاولة الكشف عن طبيعة أيديولوجية السلطة الحاكمة خلال المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع المصري وانعكاسها على وضعية مثقفي الطبقة الوسطي.

ولتحقيق هذا الهدف تطرح الدراسة التساؤل التالي وهو:

١- هل هناك علاقة بين اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة وتغير اتجاهات المثقفين حول قضيتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما موقف التيارات الفكرية للمثقفين من قضية العدالة الاجتماعية خلال مراحل التحول الأيديولوجي للدولة؟
- ما موقف التيارات الفكرية للمثقفين من قضية العدالة الاجتماعية خلال مرحلة عبدالناصر؟
- ما موقف التيارات الفكرية للمثقفين من قضية العدالة الاجتماعية خلال مرحلة الانفتاح؟
- ما موقف التيارات الفكرية للمثقفين من قضية العدالة الاجتماعية خلال مرحلة تحول الاقتصاد نحو الخصخصة؟
- ما موقف التيارات الفكرية للمثقفين من قضية العدالة الاجتماعية خلال مرحلة بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م؟

ب- ما موقف التيارات الفكرية للمثقفين من قضية الديمقراطية والقضايا المتعلقة بها خلال الممارسات والتوجهات السياسية والأيديولوجية للنظام السياسي بعد الثورة؟
- ما تصور التيارات الفكرية للمثقفين للقرار السياسي والفجوة بين المثقف والدولة (١٩٥٢م وحتى ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م)؟
- دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي (١٩٥٢م وحتى ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م).

وقد عمدت الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات بالاعتماد على المصادر التالية:

- الدراسات السابقة التي تناولت التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية، حيث تكشف حالات الاستقطاب الطبقي وطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي عن طبيعة التوجه الأيديولوجي للدولة، تلك الدراسات التي اتسمت بالتعدد والتنوع بين دراسات عربية ودراسات أجنبية.
- النقاط التي تتضمنها الوثائق حول أيديولوجيا السلطة الحاكمة ووضعية المثقف المصري وهي:

١. الأيديولوجيا الناصرية العلاقة بين المثقف والسلطة.
٢. أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادي والعلاقة بين المثقف والسلطة.
٣. التميع الأيديولوجي في ظل سيطرة الحزب الواحد والعلاقة بين المثقف والسلطة.
٤. أيدلوجيا الإخوان المسلمين والتحول نحو أخونة الدولة.
٥. رؤي المثقفين لقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من ثورة ١٩٥٢م حتى ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.
٦. الدراسة الميدانية التي تجريها الدراسة على عينة من المثقفين المصريين حسب اتجاهاتهم الفكرية والأيديولوجية والتي دارت حول المثقفين الليبراليين والمثقفين الإسلاميين والمثقفين اليساريين بهدف الكشف عن رؤية المثقفين المصريين

حسب انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية لقضيتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإلى أي مدى تختلف تلك الرؤي باختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة.

الهدف الثاني:

ويتمثل في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر بهدف تحليل تطور هذه العلاقة وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على وضعية المثقفين المصريين وبلورة تصوراتهم حول قضيتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف تطرح التساؤل الرئيسي الثالث وهو:

١- ما طبيعة العلاقة بين المثقف والمجتمع المدني في مصر؟ وما العوامل والمحددات البنائية والأيديولوجية التي تحكم هذه العلاقة؟ وما تصور المثقفين لدور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما هي رؤي التيارات الفكرية للمثقفين حول معوقات التحول الديمقراطي بعد الثورة ودور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية؟

ب- ما هي رؤي التيارات الفكرية للمثقفين حول العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

وقد عمدت الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات بالاعتماد على المصادر التالية:

- الدراسات السابقة التي تناولت علاقة المثقف بالسلطة والتي استفادت منها الدراسة في استجلاء العوامل والمحددات البنائية والأيديولوجية التي تحكم هذه العلاقة.
- النقاط التي تتضمنها الوثائق حول المثقف والمجتمع المدني في مصر وهي:

١. علاقة الدولة والنظام السياسي بمؤسسات المجتمع المدني.
٢. إشكالية الديمقراطية وغياب دور المثقف داخل منظمات المجتمع المدني.
٣. دور نشطاء الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني وتحديات تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (٢٠١١م – ٢٠١٧م).
٤. رؤي المثقفين حول دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قبل ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.
٥. الدراسة الميدانية التي عمدت الدراسة من خلالها إلى محاولة الكشف عن رؤي المثقفين المصريين بالأداء لمؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مقارنة بأداء السياسات الحكومية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

وقد انطلقت هذه الدراسة من القضايا النظرية التى صاغتها الماركسية الكلاسيكية والإسهامات الحديثة والمعاصرة التى استجدت فى إطار الماركسية المحدثة كمحاولة نيكوس بولانتزاس وإيريك ارلين رايت، وذلك للكشف عن التطورات التى تعرضت لها اتجاهات التحليل الطبقى وعلاقات القوى فى المجتمعات الرأسمالية من خلال ربط أوضاع القوى الاجتماعية والطبقة بقضية الهيمنة داخل النظرية السوسيولوجية بشقيها الكلاسيكى والمعاصر، وقد أسهم ذلك فى فهم المراكز الحقيقية للسيطرة وتحليل حالات الاستقطاب الطبقى التى تعرضت لها الطبقات وعلاقتها بالسلطة بهدف الكشف عن واقع البنية والتكوين الاجتماعى والطبقى فى المجتمع المصرى

١- السلطة والطبقات الاجتماعية فى ضوء التراث السوسيولوجى :

يعد مناقشة السلطة وما تنطوى عليه من ممارسات تعكس السيطرة والخضوع والاستغلال بآلياته كتجسيد لمصالح طبقية يعد مدخلاً ملائماً لفهم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، **وذلك على النحو التالي : -**

لقد حظي تشريح البنية الطبقية فى مجتمعات العالم الثالث باهتمام متزايد من قبل العديد من الدراسات السوسيولوجية التى اهتمت بالبحث عن تحليل سوسيولوجى لحركة القوى الطبقية فى هذه المجتمعات، ولقد كانت المدرسة الماركسية من أبرز المدارس الفكرية التى حاولت تبنى التحليل الطبقى لفهم طبيعة مجتمعات العالم الثالث، ولقد ارتبط التحليل الطبقى بالتحليل الماركسى، على اعتبار أن " **ماركس** " أول من وظف التحليل الطبقى لدراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية، من خلال ربطه بمظاهر الاستغلال الطبقى والهيمنة [١] غير أن ذلك لا يعنى أن نقطة البداية فى التحليل الطبقى للمجتمعات كانت لدى " **ماركس** " فثمة إسهامات بارزة لدى عدد من المفكرين والعلماء فى صياغة تصورات حول الطبقات الاجتماعية، غير أنها كانت فى سمتها الغالبة مثالية تبتعد عن ديناميات التفاعل الطبقى [٢] وهى فى جوهرها مختلفة عن التصور الماركسى لطبيعة الطبقات الاجتماعية، لما يمثله التحليل الطبقى الماركسى من تهديد للمصالح المادية والأيديولوجية للنظام الرأسمالى، حيث يمثل الفكر الماركسى فى مجمله قطيعة ابستمولوجية مع الفكر الغربى البرجوازى، ولاسيما فى قضية الطبقات فى المجتمع، حيث لا ينظر الفكر البرجوازى المثالى إلى الموقع من العملية الإنتاجية على أنه هو المحدد للوضع الطبقى، كما ترى الماركسية، بل أن المحدد الأساسى من وجهة نظره هى مجموعة الأدوار الاجتماعية.

وفى هذا السياق يرى " **ماكس فيبر** " أن الطبقات ليست مجتمعات محلية، لكنها تمثل قواعد ممكنة لأنواع السلوك المشترك، فقد تصبح أى طبقة بيئة لسلوك طبقى متعدد الأشكال، فالعامل المشترك من وجهة نظر " **فيبر** " بين الطبقات هو السلوك الذى لا تحدده بالطبع عوامل مادية، أو موقع الفرد ذاته من العملية الإنتاجية،

إنما تحدده عوامل مثالية ترتبط بالكفاءة والموهبة الموروثة والمكتسبة، والرغبة والاندفاع عند الفرد لمزاولة العمل، بالإضافة إلى الدراسة والتأهيل المهنى والعملى للقيام بعمل معين [٣].

بينما يرى " **فيبر** " هذا التصور أنه تدعم وترسخ لدى البنائية الوظيفية التى تعتبر الامتداد التاريخى للفكر المثالى و الوضعى، حيث تتبنى هذه النظرية مداخل سيكولوجية فى دراسة الطبقات الاجتماعية، وهى ترى أن ثمة قانوناً سيكولوجياً يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم، أما تطور المجتمع فيتم عن طريق تحول الحكم من فئة لأخرى [٤] ومن ثم فإن هذا الاتجاه النظرى يفرغ قضية الطبقات الاجتماعية من مضمونها الاجتماعى، الذى يحدد أفاق حركتها وتفاعلاتها، وينفى إمكانية حدوث الصراع الطبقى فى ظل أوضاع التوازن القائمة فى المجتمعات، لأنه ليس ثمة عامل واحد مشترك لدى الأفراد يمكن على أساسه تنامى الاستياء المؤدى إلى الصراع، نظراً لتعدد المعايير فى المجتمع، فما ينظر إليه البعض على أنه أزمة، لا يكون كذلك لدى البعض الآخر، ومن ثم ليست ثمة إمكانية لحدوث الصراع الطبقى.

فى حين تعتمد المدرسة الماركسية فى دراستها للطبقات على عناصر ضرورية لتعريف الطبقة وهى [٥] : -

١. أن الطبقات تعرف بدلالة علاقات أو من منظور علائقى لابد له التدرج أو من المنظور التراتبى، أى أن الطبقة تعرف فى علاقتها الاجتماعية بالطبقات الأخرى، لا بموقع الواحدة فوق الأخرى أو تحتها.
٢. أن العلاقات الاجتماعية موضع الاهتمام فى تعريف الطبقة هى العلاقات التى تنشأ فى إطار السياق الاجتماعى للعلاقات الاقتصادية، وليس فى إطار السياق الفنى (أى التكنولوجى) أو الإدارى.
٣. فى إطار السياق الاجتماعى للعلاقات الاقتصادية، فإن المهم فى تعريف الطبقات هو العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وليس العلاقات الاجتماعية للتبادل، وهذا لا يعنى أن علاقات التبادل غير مهمة، إنما يعنى أن دلالاتها النظرية تتحدد بالعلاقات الاجتماعية للإنتاج، أى أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج، هى المحدد النهائى لغيرها من العلاقات، ومن ثم فهى التى تتخذ فى تعريف الطبقات كأساس، وبالتالى فإن التعريف الماركسى للطبقات مفاداة، أن الطبقة الاجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يحتلون نفس المواقع فى هيكل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، ويتضح من ذلك أن المعيار الأساسى الذى يستند عليه " **ماركس** " فى تعريف الطبقات والتمييز بينها، هو الموقع الذى تشغله الطبقة من علاقات الإنتاج.

ولقد صاغ " **لينين** " التعريف الماركسى السابق فى تصور آخر يعطى نفس المعنى، حيث يرى أن الطبقات الاجتماعية هى جماعات كبيرة من الناس تختلف بعضها عن بعض من حيث الموقع الذى تحتله فى نظام الإنتاج الاجتماعى محدد

تاريخياً، ومن حيث العلاقة التى تربطها بوسائل الإنتاج والتى عادة ما تتحدد وتصاغ فى القوانين، ومن حيث الدور الذى تقوم به فى السياق الاجتماعى للعمل، وبالتالى من حيث حجم النصيب الذى يؤدى إليها من الثروة الاجتماعية ونمط حصولها عليه، فالطبقات هى جماعات من الناس تستولى إحداها على فائض أو جزء من ناتج عمل الآخرين، بحكم اختلاف الموقع الذى تحتله كل منها فى نظام محدد للاقتصاد الاجتماعى (٦).

ومن الواضح أن " **لينين** " يرى معيار التمييز بين الطبقات هو العلاقة بوسائل الإنتاج من حيث الملكية والحرمان منها، فعلاقات الملكية هى التعبير القانونى لما أطلق عليه " **ماركس** " علاقات الإنتاج، وبناء على هذا التصور الماركسى للطبقات لدى " **ماركس** " و " **لينين** " يتم تصور البنية الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية على أنها تتبلور حول طبقتين أساسيتين هما طبقة تملك وسائل الإنتاج ولها القدرة على اتخاذ القرارات أى الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة التى لا تملك وسائل الإنتاج وتبيع قوة عملها، ومن ثم فإن العلاقة بين الطبقتين تتمثل فى علاقة صراع والذى بعد – هذا الصراع – بذور التناقض الاجتماعى وما به من ظروف اقتصادية تحدد وضع كل طبقة من تلك الظروف التى تحدد من ناحية أخرى وجود كل طبقة ومصالحها، فهى علاقة قائمة على الاستغلال الناتج عن انتزاع فائض القيمة من العمال (المنتجين المباشرين) (٧).

الأمر الذى يترتب عليه ظهور الانتماء الطبقى والذى يتحدد عند " **ماركس** " فى ضوء انتماء الفرد لطبقة ما تشترك فى نفس الأوضاع البنائية داخل التنظيم الاجتماعى للإنتاج، ويبرز هذا الانتماء مع ظهور أول شكل من أشكال تقسيم العمل الذى يسمح بوجود فائض إنتاج وعندما يتراكم هذا الفائض تستولى الطبقة البرجوازية (الطبقة الحاكمة) على هذا الفائض وتستغل عمل المنتجين المباشرين لهذا الفائض، وفى ضوء ذلك يرتبط الانتماء الطبقى بدينامية العلاقة (تحالف أم صراع) بين هذه الطبقة وباقى طبقات المجتمع الرأسمالى، وبذلك لا يفصل التصور الماركسى فى تصوره للطبقة والانتماء الطبقى عن الصراع الطبقى، فهذا الصراع هو المحراك الأساسى للتغيير، حيث يتحقق انتماء الفرد عند ما يعى مصالحه الحقيقية للطبقة التى ينتمى إليها والتى تشترك معه فى نفس المصالح والأهداف (٨).

ويذهب " **ماركس** " إلى أن الفرد قد ينتمى إلى طبقة غير طبقته الحقيقية وذلك عندما يكون لديه وعى زائف بمعنى أنه ينحاز لمصالح الطبقة التى لا ينتمى إليها أى أنه يتحالف مع تلك الطبقة وذلك لأن مصالحه وأهدافه هى مصالح وأهداف الطبقة التى ينحاز إليها، ويؤكد " **ماركس** " أن هذا يعد انتماءاً زائفاً يتسم بالانحياز لمصالح الطبقة التى لا ينتمى إليها الفرد، ويرى أن هذا الانتماء يتحول إلى انتماء طبقى عندما يعى الفرد لموقعه الطبقى ووعيه بمصالحه وأهدافه التى هى مصالح وأهداف الطبقة التى ينتمى إليها، ومن هنا تتحول الطبقة من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها، فالطبقة

فى ذاتها يعنى بها " ماركس " وجود مصالح وأهداف وأفكار وتوجهات مشتركة بين أعضاء الطبقة الواحدة، أما الطبقة لذاتها فيعنى بها إدراك الفرد لهذه المصالح والأهداف، ويرى هنا أن هذه المصالح والأهداف لن تتحقق فى ظل النظام الرأسمالى القائم وإنما تتحقق فى الثورة التى تأتى بمجتمع جديد وهو المجتمع الشيوعى (٩).

بينما يرى " **إبراهيم العيسوى** " أن هذا التصنيف الثنائى للطبقات فى المجتمع الرأسمالى لا يعبر عن التجسيد العملى لها فى الواقع الاجتماعى لهذه المجتمعات، فثمة طبقات فرعية وغير أساسية تقع بين الطبقتين الأساسيتين، ربما يكون قد تم استبعادها من الصورة الطبقية للمجتمع الرأسمالى من وجهة النظر الماركسية، على نحو مقصود لكى ينسجم مع الأيديولوجيا الماركسية التى كانت معنية بصيرورة النظام، ومن الطبيعى عندما يكون مصير النظام هو موضوع النزاع، فلا مجال للانقسامات الاجتماعية العديدة، إذ تحاول الأطراف المباشرة فى النزاع استقطاب بقية الأطراف التى قد تأخذ مواقف محايدة أو متذبذبة، ومن هنا فالتقسيم الثنائى للطبقات لا يمثل الواقع الملموس فى أى لحظة، فاختيار معيار الملكية لوسائل الإنتاج كمعيار شبه وحيد للتميز بين الطبقات الاجتماعية فى التصور الماركسى، كان يهدف إلى التركيز على الانقسامات الاجتماعية الحادة، وتجسيد واقع الاستغلال فى المجتمع الرأسمالى، وتصور إمكانية تجاوز هذا الوضع، من خلال التحالفات بين القوى الطبقية والسياسية (١٠).

وعلى هذا الأساس فهذا التصنيف يخدم التحليل الماركسى للصراع الطبقى والذى من خلاله تتوحد القوى الطبقية والاجتماعية، ويكون ليس ثمة مجال للانقسامات الاجتماعية، وتتحالف الطبقات غير الرئيسية والفرعية مع إحدى الطبقتين الرئيسيتين، ولكن ذلك لا يؤدى بالضرورة إلى ذوبانها وانصهارها التام داخلها، ويحدث هذا التحالف عندما يتوافر لدى تلك الجماعات الوعى بوحدتها وتناقض مصالحهم مع الجماعات الأخرى، فوحدة المصالح لإحدى المجموعات الأساسية فى تعارضها مع الآخرين ومع المجتمع فى مجموعة تجعلها تميل نحو الجماعة التى تكتسب وحدة فى تصور العالم والمجتمع وفقاً للمصالح العامة بالطبقة، وفى ضوء ذلك أكد " ماركس " أن الطبقة الوسطى ستندمج فى إحدى الطبقتين الرأسمالية والعاملة، أى أن شرائحها العليا تتحالف مع الطبقة الرأسمالية تستخدمهم من أجل أحكام السيطرة على الطبقة العاملة، ولذلك ترتبط بعض شرائحها بمصالح آنية مباشرة مع الطبقة الرأسمالية، كما أن لديهم مصلحة فى استغلال الطبقة العاملة لانتزاع فائض القيمة وتخفيض تكلفة دوران رأس المال بالإضافة إلى القيام بالإدارة لتحقيق التراكم الرأسمالى، كما أشار " **ماركس** " أن هذه الجماعات تتسم بتعدد وتنوع شرائحها الطبقية أى أنها تشكل تجمعات غير متجانسة ذات مصالح اقتصادية متنوعة وغير محددة، فبعضها ينضم ويندمج فى الطبقة الرأسمالية وبعضها ينضم ويندمج حول الطبقة العاملة (١١).

والواقع أن اهتمام " **ماركس** " بمعيار الملكية لوسائل الإنتاج كمعيار للتصنيف الطبقى لا ينفى وعيه بالأبعاد والمعايير الأخرى للتصنيف، فإذا كان قد أولى اهتماماً بهذا المعيار لعوامل أيديولوجية تتعلق بالمشروع الماركسى ذاته فى رؤيته للصراع الطبقى، إلا أنه أوضح أهمية عامل الوعى فى تحديد المواقع الطبقية داخل المجتمع، ففى ضوء هذا المتغير لا يكتفى بمجرد العلاقة بوسائل الإنتاج، إنما يضاف إليها شروط إدراك الناس بحقيقة هذا الوضع أو تلك العلاقة، وما يترتب عليها من تناقضات فى المصالح بينهم وبين غيرهم من الناس، وما يترتب عليها من سلوك فى معترك الصراع الاجتماعى وهو ما يطلق عليه الطبقة لذاتها.

وفى ضوء الوعى بأهمية المعايير الأخرى للتصنيف داخل المشروع الماركسى طرح " **نيكوس بولانتزاس** " ثلاث محددات أساسية يرى أنها هامة وضرورية فى فهم وتحديد الطبقات الاجتماعية، حيث ينظر " **بولانتزاس** " إلى الطبقة الاجتماعية باعتبارها انعكاساً للأبنية الطبقية ككل، فالطبقة لا ترجع إلى المستوى الاقتصادى وحده، بل تعتبر انعكاساً لغيرها من المستويات الأخرى المتداخلة وخاصة السياسية والأيديولوجية فى مجال العلاقات الاجتماعية وهو ما عبر عنه " **بولانتزاس** " **على النحو التالى** [١٢]: -

١ ٠ المحدد الاقتصادى.

ويقصد به الموقع الذى تشغله الطبقة فى العلاقات الإنتاجية والتوزيعية السائدة ونصيب كل فئة من الناتج الاجتماعى ويتجسد هذا المعيار فى التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج.

٢ ٠ المحدد السياسى.

ويقصد به موقع الطبقة من النسق الكلى لعلاقات السلطة فى إطار التكوين الاجتماعى المحدد، فهناك شريحة مهيمنة بين المواقع الإشرافية وغير الإشرافية.

٣ ٠ المحدد الأيديولوجى.

ويقصد به موقع الطبقة من نسق العلاقات الطبقية الأيديولوجية، أى دورها فى الصراع الفكرى والأيديولوجى، فالطبقات تنقسم إلى محافظة وأخرى راديكالية، ويميز " بولانتزاس " فى هذا المستوى بين العمل الذهنى والعمل اليدوى.

ويرى " **بولانتزاس** " المحدد الاقتصادى ليس هو المهيمن على طول الخط عند تحديد الطبقة والانتماء الطبقى، وإنما هناك محددات أخرى كالمحدد السياسى والأيديولوجى، وعلى هذا الأساس يتحدد الانتماء الطبقى بوصفه انعكاساً لتفاعل المستويات المختلفة للتكوين الاجتماعى، أى أن للانتماء الطبقى وفقاً لوجهة نظر " **بولانتزاس** " له أبعاد ثلاثة لابد أن تجتمع لكى يتحدد موقع وملامح الطبقة ضمن البنيان الطبقى القائم، فإن البعد الاقتصادى يظل وحده قاصراً رغم أهميته فى الإلمام بأبعاد التمايزات الطبقية فى المجتمعات المعاصرة، ولذا لابد من الأخذ بالأبعاد السياسية والأيديولوجية فى الاعتبار، فإذا ما أخذنا فئة ملاحظى العمال والمشرفين

على خطوط الإنتاج فى الصناعات الحديثة نجد أنهم من الناحية الاقتصادية يخضعون لنفس عملية الاستغلال التى يخضع لها العمال اليدويين، بينما نجدهم يمثلون من الناحية السياسية أداة لقهر وإخضاع فئة العمال اليدويون لحساب أرباب العمل، كما يحتل البعد الأيديولوجى أهمية خاصة عندما تمارس بعض الفئات الاجتماعية ذات الكفاءة الذهنية والعلماء وأساتذة الجامعات وكبار المهنيين، دوراً مهماً فى الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية فى المجتمع ولذلك فهم ينتمون إلى مصاف البرجوازية بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الإنتاج (١٣).

وفى ضوء هذه المحددات أكد " **بولانتزاس** " بوجود طبقات اجتماعية أخرى إلى جانب الطبقتين الأساسيتين (الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة)، حيث ميز بين البرجوازية الصغيرة القديمة التى ترتبط بنمط الإنتاج السلعى البسيط وتشمل الحرفيين وصغار التجار والقائمين بأعمال البيع بالتجزئة ويعملون جميعاً بأنفسهم أو مساعدة أفراد الأسرة، ويستخدمون أحياناً عمالاً بأجر ولكن على نطاق ضيق، والطبقة البرجوازية الصغيرة الحديثة التى ارتبطت بالشكل المتطور من الرأسمالية مما أدى إلى توسع قاعدتها ونمو شرائحها وإعادة إنتاجها وعلى الرغم من ذلك لا يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العاملة، بل أن هذه الطبقة تضع قدماً فى البرجوازية والقدم الأخرى داخل الطبقة العاملة، فهناك بعض الشرائح التى تمارس سلطة فتنتمى إلى الطبقة البرجوازية، أما الجماعات التى لا تمارس سلطة تنتمى إلى الطبقة العاملة، ويمثل المعيار السياسى أهمية خاصة فى تحليل " **بولانتزاس** " لوضع هذه الطبقة، فهى طبقة مستغلة على مستوى التقسيم الاجتماعى للعمل، وتقوم بالهيمنة السياسية على الطبقة العاملة، ويعتبر القائمون بالإشراف على إنتاج السلع هم أيضا مستغلين بذات الطريقة التى تُستغل بها الطبقة العاملة وتتكون هذه الطبقة ممن يحتكرون المعرفة والمهارات العلمية والفنية المتخصصة وكذلك المهارات الإدارية كالمديرين والمشرفين وغيرهم من أصحاب المهارات ذات الكفاءة الذهنية (١٤).

وفى ضوء ذلك يستند التحالف الطبقى عند " **بولانتزاس** " إلى وحدة المصالح والأهداف الجماعية بين الشرائح والقوى الطبقية المختلفة التى قد تكون متعارضة من حيث الأصل الطبقى، وفى إطار هذه التحالفات فإن المثقفين الذين ينحازون نحو الطبقة العاملة لايزالون برجوازيين صغار، أما الطبقة البرجوازية فتتحالف مع بعض شرائح الطبقة الوسطى من أجل أن يزيد من رأس ماله من خلال مساعدتهم فى تخفيض تكلفة دوران رأس المال وتحقيق فائض للقيمة، حيث يستخدم البرجوازى أصحاب المواقع الإشرافية فى تحقيق عملية السيطرة أو الهيمنة السياسية لرأس المال على الطبقة العاملة، فهم من الناحية الاقتصادية يعتبر القائمين على عملية الإشراف مستغلين بذات الطريقة التى تُستغل بها الطبقة العاملة، فى حين أنهم من

الناحية السياسية يشاركون فى السيطرة على الطبقة العاملة، وهذا ما يجعلهم فى علاقات تناقضية مع العمال حتى لو اشتركوا فى القيام بالعمل المنتج، فمهمتهم إعادة إنتاج علاقات الاستغلال بين كل من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة فى إطار عملية الإنتاج المباشر، ومن هنا اعتبر " **بولانتزاس** " الطبقة البرجوازية الصغيرة فى خدمة مصالح الطبقة البرجوازية التى تتناقض مع مصالحهم (١٥).

بينما أضاف " **إيريك أولين رايت** " معايير جديدة لتصنيف الطبقات داخل المجتمع الرأسمالى، استوعبت ما طرأ على هذا المجتمع من مستجدات، تتمثل فى حدوث تحولات فى شكل الملكية والسيطرة فلم يعد الرأسمالى كما يرى " **ماركس** " يؤدى وظيفتى رأس المال والعمل معاً، فمع استمرار النمو الرأسمالى لم تعد وظيفة رأس المال تؤدى بواسطة الرأسمالى الفرد، ولكن أصبح هناك بناء هيراركى معقد من المهام والوظائف الإدارية التى تمارسها مجموعة من المواقع الطبقية المؤهلة للقيام بمهام السيطرة والإشراف، حيث أصبح يؤدى هذه الوظائف كبار المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، يليها التكنوقراط والمهنيين والفنيين الخبراء أو المهرة، ثم مشرفى الخطوط والملاحظين، فكل موقع من هذه المواقع يؤدى وظيفة أو أكثر من وظائف رأس المال، وتؤدى تلك المواقع مهام الإشراف والإدارة معاً، فعلى الرغم من أدائهم لتلك المهام (وظيفة الاستغلال الاقتصادى للعمال المنتجين) إلا أنهم فى الوقت نفسه يتعرضون للقهر الاقتصادى لأنهم يؤدون وظيفة العامل فهم خاضعون لرأس المال، وهذا ما يجعلهم يتسمون بطبيعة تناقضية(١٦).

ومن ثم حدد " **إيريك أولين رايت** " المواقع الطبقية الأساسية والمتناقضة فى ضوء التداخل بين ثلاث عمليات أساسية من السيطرة والخضوع داخل علاقات الإنتاج **وهى تتمثل فى** (١٧): -

١ ٠ السيطرة على رأس المال النقدى أى الملكية الاقتصادية الحقيقية ويعنى بها " **أولين رايت** " السيطرة على عملية الاستثمار والتراكم (السيطرة على ماذا يتم إنتاجه وكيفية هذا الإنتاج).

٢ ٠ السيطرة على رأس المال العينى (السيطرة على وسائل الانتاج المادية وكيفية استخدامها وتوجيهها).

٣ ٠ السيطرة على عنصر العمل (السيطرة على العملية الإشرافية وبناء السلطة والتى أطلق عليها الاستحواذ).

ويرى " **إيريك أولين رايت** " أن هذه الأبعاد تحدد العلاقة بين العمل ورأس المال، حيث يتم من خلالها تحديد المواقع الطبقية الأساسية والمتناقضة، حيث يشير " **أولين رايت** " **بوجود ثلاثة مواقع طبقية متناقضة وهى** (١٨): -

١ ٠ المديرون والمشرفون.

ويشغلون مواقع طبقية متناقضة بين طبقة البرجوازية والبروليتاريا فى نمط الإنتاج الرأسمالى فهم يتشابهون مع الطبقة العاملة فى كونهم لا يملكون وسائل الإنتاج

ويبيعون قوة عملهم، ولكن يختلفون عن هذه الطبقة فى كونهم مفوضين من قبل الطبقة الرأسمالية لأداء مهام رأس المال أى التحكم والسيطرة فى وسائل الإنتاج نظراً لما يمتلكونه من مهارات تنظيمية وإدارية.

٢ ٠ الموظفون شبه المستقلين.

ويشغلون مواقع طبقية متناقضة بين البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة أى بين نمط الإنتاج الرأسمالى ونمط الإنتاج السلعى البسيط، فهم يتشابهون مع الطبقة العاملة فى كونهم لا يملكون وسائل الإنتاج ومعرضين للاستغلال، فى حين يتشابهون مع الطبقة البرجوازية الصغيرة فى كونهم يملكون بعض السيطرة على وسائل الإنتاج بالإضافة إلى وجود استقلال نسبى فى عملهم.

٣ ٠ صغار أصحاب الأعمال.

ويشغلون موقعاً طبقياً متناقضاً بين البرجوازية الصغيرة أى بين نمطى الإنتاج الرأسمالى والسلعى البسيط.

وهناك تصور آخر ينطلق منه " **أولين رايت** " فى تحليله للأوضاع الطبقية المتناقضة بناء على الاستغلال بآلياته داخل عملية الإنتاج، بالإضافة إلى الهيمنة والخضوع داخل عملية الإنتاج، حيث يختلف عن الشكل التقليدى للاستغلال الرأسمالى القائم على عدم تكافؤ ملكية وسائل الإنتاج، وقد استند " **أولين رايت** " فى تفسيره للاستغلال بوجود أشكال أخرى للاستغلال، كاستغلال المهارات والتنظيم أو المكانة، وفى ضوء تلك الفكرة للاستغلال استطاع تحديد الطبقة الوسطى أو المواقع الطبقية المتناقضة أى أنها مواقع طبقية كانت مستغلة فى إحدى آليات الاستغلال الرأسمالى، فى حين أنها تمارس فى آن واحد الاستغلال على الآخرين، فالموظفين المحترفين والفنيين يمكن اعتبارهم على سبيل المثال مستغلين استغلالاً رأسمالياً ولكنهم مستغلين مهارياً وبذلك يشكلون مواقع طبقية متناقضة[١٩].

وترتيباً على ذلك قدم " **إيريك أولين رايت** " تصوراً للبنية الطبقية فى ضوء تعدد آليات وميكانيزمات الاستغلال، حيث يرى أن البنية الطبقية لا تحتوى على طبقتين أساسيتين فقط، بل تحتوى أيضا على مواقع طبقية متناقضة، فالأوضاع الطبقية الأساسية تتضمن كل من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، فالأولى تمثل الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج وتشترى قوة العمل للطبقة العاملة وتسيطر عليهم وتنتزع منهم فائض الإنتاج، أما الثانية فتمثل الطبقة التى لا تملك وتبيع قوة عملها وينتزع منها فائض القيمة وتتعرض للاستغلال، ويحدد " **أولين رايت** " المواقع المتناقضة بأنها تحمل خصائص مشتركة من كلا الموقعين فى آن واحد، حيث حدد " **أولين رايت** " تلك المواقع بالمديرين والمشرفين والموظفين شبه المستقلين [٢٠].

وهكذا طور " **أولين رايت** " تصوراً ماركسياً محدثاً للبنية الطبقية، حيث يرى أنها تتشكل من مواقع طبقية أساسية ومواقع طبقية متناقضة داخل نمط إنتاجي بعينه أو فيما بين أنماط إنتاجية مختلفة، ولعل هذا الطرح يساهم فى حل إشكالية

الجماعات التى تشغل موقعاً معيناً من علاقات الإنتاج، ولا يسهل اعتبارها ضمن المواقع الطبقية الأساسية فى أنماط الإنتاج المعروفة والتى تشكل فى مجموعها ما يطلق عليه الطبقة أو الطبقات الوسطى.

وفى هذا الإطار يرى " **إبراهيم العيسوى** " أن فكرة المواقع الطبقية المتناقضة تصلح لتصنيف مثل هذه الجماعات ضمن شبكة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية التى تشكل البنية الطبقية فى مجتمعات العالم الثالث، كما أنها توحى بحل لا بأس به لتلك الظاهرة التى اتسع نطاقها فى العديد من المجتمعات، وهى ظاهرة اشتغال أشخاص بأكثر من عمل أو وظيفة، فقد تتعدد الأوضاع التى يشغلها شخص بعينه داخل تلك الشبكة من علاقات الإنتاج، وقد يمتد هذا التعدد إلى شغل مواقع متباينة داخل أنماط إنتاجية مختلفة، ويرى " **إبراهيم العيسوى** " أنه قد لا يكون من المناسب إطلاق صفة " **المتناقضين** " على كل المواقع الطبقية لكل من يعمل أكثر من عمل فى نمط أو أكثر من أنماط الإنتاج، فقد لا ينطوى الأمر على أى تناقض عندما يعمل الشخص مقابل أجر لدى شركة قطاع عام فى الصباح ويعمل بالأجر أيضا لدى منشأة صغيرة فى القطاع الخاص فى المساء، فهو فى الحالتين عامل أجير، ولا يملك وسائل إنتاج، ويخضع لسيطرة الرأسمالى كبيراً كان أو صغيراً، كذلك عندما يكون الشخص مالكاً لأرض زراعية يزرعها لحسابه أو يؤجرها للغير، وصاحب متجر، فضلاً عن أنه صاحب مدخرات يحصل على عائد لها من البنوك، فلا تناقض هنا، والشخص يحتفظ بصفة الرأسمالى فى كل الأحوال، ومن ثم يطرح الـ " **عيسوى** " مفهوماً آخر لحل هذه الإشكالية يتمثل فى مفهوم المواقع الطبقية المختلطة، والاختلاط هنا قد يحتمل ظهور تناقض وقد لا يحتمل [٢١].

والواقع أن هذا الفهم للبنية الطبقية وتفاعلات القوى الاجتماعية والطبقية داخلها يتيح إمكانية لفهم أعمق للسلطة داخل هذه البنية، حيث تعد حالات الاستقطاب الطبقى من المؤشرات الهامة لفهم ممارسات السلطة وما تنطوى عليه من سيطرة وخضوع واستغلال بآلياته المختلفة، فضلاً عن تحديد المراكز الفعلية لاتخاذ القرارات، حيث أن القوة السياسية ليست حكراً على شاغلى المناصب وحدهم دون غيرهم، وهذا يعنى أن تحليل كيفية تشكيل المصلحة الاجتماعية على أساس طبقى أى الكشف عن المصالح الطبقية فى ضوء الأصول التى يملكونها ويسيطرون عليها، فمن خلال ذلك يمكن فهم القوى الاجتماعية الساعية نحو امتلاك القوة السياسية وممارستها أو السعى إلى الاستحواذ عليها [٢٢].

وفى هذا السياق يعد تفسير " **كارل ماركس** " للسلطة من التفسيرات الهامة الذى لا يعتبر السلطة ظاهرة طبيعية إنما ظاهرة تاريخية، تمثل انعكاساً لعلاقات الإنتاج فى المجتمع، فالطبقة المسيطرة اقتصادياً تقبض على مقاليد السلطة وتستخدمها فى فرض إرادتها على الطبقات الأخرى، لذلك فإن السلطة فى نظر " **ماركس** " عموماً ما هى إلا طبقة مستغلة للمحافظة على امتيازاتها وسيطرتها، فالسلطة

ضرورية فى إطار مجتمع طبقى، وبمقتضى ذلك تتولى الطبقة الحاكمة قليلة العدد مقاليد القوة فى المجتمع، بينما تنحصر مهمة الطبقة المحكومة فى طاعة الطبقة الحاكمة وتنفيذ قراراتها.

وعلى العكس من " **ماركس** " يرى " **بولانتزاس** " أن الصراع الطبقى هو الإطار المرجعى لفهم السلطة وليست علاقات القوى التى تحددها فى نهاية المطاف القوى الاقتصادية ومن هنا يرى " **بولانتزاس** " أنه ليست القوى السياسية أو الأيديولوجية مجرد تعبير عن القوى الاقتصادية فأحياناً تكون إحدى الطبقات مسيطرة اقتصادياً دون أن تكون هى الطبقة السائدة سياسياً أو أن تكون هى المسيطرة أيديولوجياً دون أن تكون لها الهيمنة السياسية وهكذا [٢٣] ويعنى هذا التصور ببساطة أن الطبقات التى تحمل مواقع السيطرة فى المجتمع مختلفة ولكن لا يعنى ذلك أنه لا يمكننا أن تحدد بدقة الطبقات الحاكمة فى تكوين اجتماعى معين، أى تحديد مواقع السيطرة الطبقية التى تعد فى نهاية الأمر تلك التى تمثل مواقع السيطرة فى المستوى الذى يلعبه الدور الحاكم فى الصراع الطبقى داخل هذا التكوين، وفى ضوء ذلك يرى " **بولانتزاس** " أن السلطة السياسية هى قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة، وأن الطبقات المسيطرة فى أى تكوين اجتماعى فى التحليل الأخير، تلك التى تمثل مواقع السيطرة التى من شأنها الحفاظ على مستوى الصراع الطبقى ودوره الحاكم داخل هذا التكوين [٢٤].

ويذهب " **إيريك أولين رايت** " أن السلطة هى تعبير عن التحالف الطبقى وعن مصالح القوى الاجتماعية المكونة له، ويستند فى تفسير ذلك من خلال التفرقة بين الطبقة المسيطرة والطبقة الحاكمة، فليس بالضرورة أن تحكم الطبقة المهيمنة بذاتها، إنما يمكن أن يكون لها وكيل يتولى السلطة ويحصل على نصيبه من دون أن تكون هذه الطبقة فى الواجهة، فمع استمرار النمو الرأسمالى، لم تعد وظيفة رأس المال تؤدى بواسطة الرأسمالى الفرد، ولكن أصبح هناك بناء هيراركى معقد من المهام والوظائف الإدارية التى تمارسها مجموعة من المواقع الطبقية المؤهلة للقيام بمهام السيطرة والإشراف معاً، فأصبحت الرأسمالية تتفرغ لمشروعاتها، وينوب عنها كبار المديرين والمديرين التنفيذيين يليها التكنوقراط والمهنيين والفنيين المهرة ثم مشرفى الخطوط والملاحظين، فكل موقع يؤدى وظيفة أو أكثر من وظائف رأس المال، فعلى الرغم من استغلالهم الاقتصادى للعمال إلا أنهم فى الوقت نفسه يتعرضون للقهر الاقتصادى لأنهم خاضعون لرأس المال، فهم يسيطرون على عنصر العمل لما لديهم من خبرات ومهارات إدارية وتنظيمية تمكنهم من السيطرة على وسائل الإنتاج وعنصر العمل معاً لذلك فأصحاب تلك المواقع لديهم مصلحة فى الحفاظ على السيطرة والاستمرار فى استغلال العمال لذلك يتحالف أصحاب هذه المواقع مع أصحاب رأس المال نظراً لوحدة المصالح والأهداف، فينجم عن ذلك قيام سلطة معبرة عن ذلك التحالف الطبقى وعن مصالح القوى الاجتماعية المكونة له [٢٥].

٢- دراسة السلطة والطبقة ووضعية المثقف من وجهة نظر "أنطونيو جرامشى".

تعد إسهامات " **أنطونيو جرامشى** " مدخلاً مهماً لدراسة علاقات القوى الاجتماعية والطبقية فى المجتمعات الرأسمالية، حيث سعى إلى ربط تصوراته حول أوضاع القوى الاجتماعية والطبقية بتصوراته العميقة حول قضية الهيمنة التى تعد مؤشراً هاماً عند " **جرامشى** " لفهم طبيعة ودور الدولة، وفى ضوء ذلك تبلور فكر " **جرامشى** " لفهم الدولة الذى انفرد به عن " **ماركس** "، حيث يرفض " **جرامشى** " المفهوم الاقتصادى للدولة الذى يتصورها " ماركس " كأداة قهر فى يد الطبقة المسيطرة، ومن ثم صاغ " جرامشى " مفهوم الدولة المتحدة التى تتألف من الديكتاتورية بالإضافة إلى الهيمنة، فالدولة بمعناها الواسع لدى " **جرامشى** " هى الاتحاد الجدلى بين المجتمع المدنى (الهيمنة) والمجتمع السياسى (الإكراه)، وقد بلور " **جرامشى** " تصوره عن المجتمع المدنى فى ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الأيديولوجية التى تضيف آليات القمع (الجيش والبوليس والمحاكم والقوانين والتشريعات) آليات الإقناع (الإعلام والتعليم والإعلان)، وتتجلى فاعليتها فى الدول المتقدمة حيث تلعب دوراً أساسياً فى إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق أساطير حديثة تغذى أحلام الجماهير، بينما تبقى الدولة القمعية أساسية فى العالم المتخلف، ويتميز المجتمع المدنى عن المجتمع السياسى من وجهة نظر " **جرامشى** " بوظائفهما الأول وظيفة الهيمنة التى تجرى ممارستها عن طريق الثقافة والأيديولوجيا أى أنها الوظيفة التى تحصل من خلالها طبقة من الطبقات على مساندة الطبقات التابعة، والثانى وظيفة السيطرة التى تتصف بفرض معايير وضوابط واستخدام القوة أو إمكانية استخدام وسائل الإكراه (٢٦).

والواقع أن بنيتى الهيمنة والسيطرة أو المجتمع المدنى والدولة أو بنيتى القبول والقوة هما بنيتان متكاملتان، فكلما كان القبول أضعف (المجتمع المدنى) اضطرت الطبقة السائدة إلى الاعتماد على الدولة أكثر، وكلما كانت القوة أضعف (الدولة) أوجب على الطبقة الحاكمة أن تفوز بتأييد الطبقات الأخرى، ولكن هذا التكامل له حدود، فمن المستحيل فى مجتمع يتألف من طبقات متناحرة، أن تتمكن الطبقة الحاكمة من الفوز بقدر من التأييد يغنيها عن القوة، ولكى يمكن أن تستغنى استغناءاً تاماً عن القوة، فلابد للطبقة الحاكمة من أن تسيطر أولاً على وسائل النشر كافة (٢٧).

وفى إطار التطابق بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى فى تعريف الدولة، لا يعنى أن تختزل الدولة فى المجتمع السياسى وحده، إنها تمارس تأثرها فى تحديد الخصائص السياسية الاقتصادية أو الطبقية لكل فاعليات البنية الفوقية، وقد ميز " **جرامشى** " بين نمطين من الدولة، الأول الدولة محدودة الوظائف Compact State وفيها يسود المجتمع المدنى أو أحد تكويناته القوية على الدولة، أما النمط الثانى فهو الدولة منتشرة الوظائف Perpotisive State كما هو الحال فى بعض

المجتمعات الشرقية القديمة، وفي هذا النمط فإن الدولة هي كل شيء، ويمكن أن تتدخل في كل مناحي الحياة سلباً أو إيجاباً، فهي فوق المجتمع المدني وتستند عليه، والحاكم أو النخبة الحاكمة فيها تدير المجتمع بشكل استبدادي، يأخذ عادة شكل التسلط والقهر، دون آليات لمحاسبة الحاكم، بينما في النمط الأول (الدولة محدودة الوظائف) فإن الطبقة المهيمنة في المجتمع، وعلى جهاز الدولة تحاول أن تدير الأمور بدرجة أكبر من التراضي، وتحاول أن تخلق إجماعاً من خلال الإقناع، وبلورة القيم والترويج من خلال التعليم والثقافة ووسائل الإعلام أو ما يمكن تسميته بخلق وعي زائف [٢٨].

وبالإضافة إلى تصور " **جرامشي** " للهيمنة التي تستخدم السيطرة والهيمنة على الجماعات المعادية، يذهب " جرامشي " إلى أن الهيمنة محاولة لتحقيق الوعي داخل كتلة التحالفات، فالطبقة العاملة قبل أن تستولي على قوة الدولة يجب أن تستند إلى القبول والشرعية الثورية عن طريق مستوى عالي ومتقدم من الثقافة الشاملة، وعلى هذا الأساس انتقل " **جرامشي** " بمفهوم الهيمنة من التصور اللينيني الذي كان يقف عند حدود التحالفات السياسية إلى مستوى الهيمنة الأيديولوجية التي تتطلب تحولاً جذرياً في وعي الطبقة العاملة، وبنفس الدرجة في وعي الطبقات الاجتماعية الحليفة، وبالتالي تصبح أيديولوجية الطبقة العاملة تركيبة تأخذ في اعتبارها التقاليد التاريخية الفريدة للمجتمع، والإسهامات الثقافية لمختلف الحركات الاجتماعية المكونة للكتلة المهيمنة، لا أن يكون أيديولوجيا طبقية نقية، تعبر فقط عن المصالح الطبقية للعمال [٢٩].

ومن ثم فإن الهيمنة موقع في الصراع الاجتماعي، فهناك طبقة سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدني، وهناك طبقة أو طبقات مسودة تحاول طليعتها الثورية أن تشكل هيمنة جديدة لها فكرها وأخلاقياتها وفعلها الجديد، ويحدث ذلك داخل الكتلة التاريخية، حيث تمارس الطبقة هيمنتها على الطبقات المسودة من خلال أنها قوة أساسية في المجتمع وتشغل موقعاً حاسماً في ميدان الإنتاج، فالجماعة الجديدة (الطليعة الثورية للطبقات المسودة) يجب أن تكون قادرة على إحداث التحول في الأساس الاقتصادي، وتأسيس علاقات إنتاجية تسمح بنمو القوى الإنتاجية الجديدة، ومن ثم فإن هيمنتها السياسية سوف تعتمد على مضمون اقتصادي [٣٠].

وتعد قضية المثقفين من القضايا الرئيسية في فكر " **جرامشي** "، حيث يرى " **جرامشي** " أن كل طبقة تظهر إلى الوجود في عالم الإنتاج الاقتصادي، تؤدي أدوارها الجوهرية وتخلق معها عضوياً شريحة أو أكثر من المثقفين تمنحها التجانس، ليس في الميدان الاقتصادي وحده، بل في الميادين الاجتماعي والسياسي أيضا، فالرأسمالي يوجد إلى جانبه الفني في الصناعة والمتخصص في الاقتصاد السياسي ومؤسسو الثقافة الجديدة ومبدعوا النظام القانوني الجديد [٣١].

وفى هذا الصدد يرى " جرامشى " أن تصور المثقفين كفئة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس إلا خرافة، فكل الناس يمكنهم أن يكونوا مثقفين، بمعنى أن لديهم ذكاء وأنهم يستخدمونه، ولكنهم ليسوا جميعاً مثقفين من حيث الأدوار الاجتماعية، **وينقسم المثقفون من ناحية الأدوار الاجتماعية إلى جماعتين هما : -**

١ ٠ المثقفون التقليديون Traditional Intellectuals كالأدباء والعلماء وغيرهم من الذين تحيط بهم هالة من الحياد بين الطبقات، تخفى وضعهم الحقيقى الناشىء عن العلاقات الطبقية.

٢ ٠ المثقفون العضويون Organic Intellectuals وذلك العنصر المفكر والمنظم فى طبقة اجتماعية أساسية معينة، ولا يتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنهم بقدر ما يتميزون بأدوارهم فى توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التى ينتمون إليها عضويا (٣٢).

وعلى هذا الأساس يعتبر المثقفين هم حملة أدوار الهيمنة التى تمارسها الطبقة السائدة فى المجتمع المدنى، فهم يعملون فى مختلف الهيئات الثقافية (النظام المدرسى) أجهزة النشر، صحف، مجلات، إذاعة، سينما) وفى أحزاب الطبقة السائدة، على نحو يكفل القبول السلبى، إن لم يكن الإيجابي من جانب الطبقات المسودة بالقيادة التى تعينها الطبقة السائدة للمجتمع، هذا على الرغم أن الأصل الطبقى للمثقف يمكن أن يختلف بل يتعارض مع الطبقة التى يرتبط بها عضوياً، فهذا الفرد المنحدر أصلاً من صلب الطبقة العاملة يمكن أن يصبح مثقفاً عضوياً للبرجوازية، وحتى إذا كان المثقفون مرتبطين عادة بالطبقة التى انحدروا منها، فانهم أحرار بأن يرتبطوا بطبقة أخرى، فالصفة العضوية للمثقف إذن معنية بالرباط الوثيق الذى يربط التنظيم الذى هو عضو فيه بالطبقة التى يمثلها (٣٣).

وهكذا يعد المثقفون هم وكلاء الفئة السائدة فى ممارسة الهيمنة والحكم السياسى أى الموافقة العضوية من قبل جماهير السكان الواسعة على الاتجاه الذى تفرضه على الحياة الاجتماعية الفئة السائدة وهى الموافقة التى تولد تاريخياً من خلال الهيمنة الأيديولوجية للمثقفين بالإضافة إلى جهاز إكراه الدولة الذى يتولى شرعياً تأمين انضباط الفئات التى ترفض أن تمنح موافقتها الإيجابية أو السلبية على حد سواء، ويبدو أن هذا الجهاز يتم تكوينه تحسباً لأوقات التأزم فى القيادة والتوجيه حين تنعدم الموافقة العفوية، ومن ثم فإن أفضل وأسرع طريقة للسيطرة أيديولوجياً على فئة اجتماعية ما هى تمثل المثقفين المرتبطين بها عضوياً (٣٤).

ترتيباً على ما سبق يمكن القول أن دور المثقف هو تحقيق التجانس فى وعى الطبقة تجاه ذاتها وتجاه المجتمع وتجاه العالم، وبالتالى فواجب المثقفين أن يوجدوا ذلك التجانس فى الوعى الطبقى بنقدهم للأيديولوجيات التى تشوه ذلك الوعى، فإن عملية إنتاج الأيديولوجيا ونشرها هى من أدوار المثقف فى تصور " **جرامشى** "، ومن هنا فإن من أبرز الأدوات التى يتم بها إنتاج الأيديولوجيا هى الجامعة ومختلف

مراكز البحوث، أما على مستوى النشر فيتم من خلال التنظيم المدرسى الذى تتجلى فى ضوئه الهيمنة التعليمية وبالتحديد فى المدرسة والتنظيم الدينى الذى يولى فيه " **جرامشى** " أهمية الكنيسة الكاثولوكية فى ممارسة النفوذ على الملايين من الناس والتنظيمات التى تهتم بالطباعة كالهيئات التى تنشر الكتب والمجلات وبالإضافة إلى السينما والمسرح (٣٥).

وهكذا يتضح أن " **أنطونيو جرامشى** " ذهب فى إطار تحليله لدور المثقف بأن القوى والطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع فى سعيها الجاد نحو حيازة السيطرة، أى الحكم المباشر، فإنما تسعى أولا نحو حيازة الهيمنة، وفى سعيها نحو حيازة الهيمنة، فإنها تحاول أولاً تكوين مثقفيها العضويين الذين يؤمنون بأيديولوجيتها وفكرها ومناهجها السياسية، ويحاولون العمل على نشرها على مستوى الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، حيث تعد هذه العملية على جانب كبير من الأهمية فى الصراع نحو السيطرة والحكم المباشر.

ويمكننا الآن فى ضوء الإطار النظرى الذى تنطلق منه الدراسة أن تحدد جملة من القضايا النظرية التى تعتمد عليها الدراسة وذلك على النحو التالى : -

١. يلعب الوضع الطبقى دوراً بارزاً فى تشكيل الوعى الاجتماعى والسياسى لدى الأفراد والجماعات، حيث تمارس المصالح الطبقية والمحددة تأثيرها فى الخيارات الأيديولوجية والفكرية فالإنحيازات السياسية والولاءات الاجتماعية هى تعبير عن مصالح طبقية فى الأساس، فالوضع الطبقى يتحدد فى ضوء الموقع من عملية الإنتاج الاجتماعى، بما يفرضه هذا الموقع من قدرة على استغلال فائض قيمة عمل الآخرين وتحقيق مزيد من الثروة الاجتماعية أو على العكس – ويحكم الموقع من خضوع لاستغلال الآخرين وتدهور نصيب الفرد من الثروة الاجتماعية (٣٦). وفى هذا الإطار يشهد المجتمع المصرى صراعا طبقيا ويعبر أطراف هذا الصراع عن تصارع فى المصالح والأهداف، وتربط الأفاق المستقبلية لهذا الصراع بحركة القوى الاجتماعية والطبقية وتفاعلاتها مع الواقع الاجتماعى والسياسى الذى تتحالف معطياته الأساسية مع أحد أطراف الصراع مما يعطى له قوة.

٢. أن المضمون الطبقى لسلطة الدولة، وإن تأثر بمصالح الطبقة المهيمنة أو بطبيعة التحالف بين الطبقات، فإنه فى ظل الإرث التاريخى للدولة المركزية المصرية ومثالها المعاصر المؤسسات السيادية التى تعلو قمة الهرم كمؤسسة الرئاسة تسعى إلى تحقيق بعض التوازنات الطبقية من خلال تيسير هيمنة وتهميش أدوار بعض الطبقات أكثر من غيرها وذلك نتيجة لما تتبناه من سياسات وما تصدره من تشريعات (٣٧).

٣. لقد كان ولايزال للمؤسسة العسكرية دوراً أساسياً مباشر أو غير مباشر فى دعم بعض القرارات والسياسات من خلال العلاقات العضوية بين تلك المؤسسة ومؤسسة الرئاسة من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الأخرى من ناحية ثانية، حيث الرئيس هو الرئيس الأعلى لكثير من المؤسسات المهمة (الجيش والشرطة والقضاء) وحيث يشغل العسكريون مواقع مهمة فى عدد من المؤسسات المدنية كما هو الحال فى المحليات (٣٨).

٤. أن مركزية صنع السياسات والتداخل بينها وبين السلطات الأساسية أسهم فى صياغة سياسات ذات تأثير فى الوعى الاجتماعى العام والوعى الطبقى تحديداً سواء بضبط مضامين سياسات التعليم أو الإعلام أو بإصدار القوانين الضابطة لحرية التنظيمات السياسية العامة أو الطبقية.

٥. أن التغلغل التاريخى للدولة المركزية وتنظيماتها ومؤسساتها قد أثر فى تطور منظمات المجتمع المدنى (٣٩)، تجعلها تابعة خاضعة للهيمنة الحكومية بآلياتها التشريعية والتنفيذية المركزية، وهذا يساعد فى فهم أوضاع الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات تشكيل الوعى العام والطبقى (٤٠).

٦. تعتبر قضية الوعى الاجتماعى من القضايا المحورية فى فهم طبيعة التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقوى الاجتماعية، وإذا كان الوعى انعكاساً للخصائص البنيوية للمجتمع إلا أنه انعكاس وفق قوانين خاصة تمليها الطبيعة الفريدة للإنسان حامل الوعى (عقل الإنسان الواعى) وإذا كان الوجود الاجتماعى يحدد الوعى الاجتماعى من جهة فإن الوعى الاجتماعى يعكس هذا الوجود من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الوعى الاجتماعى انعكاساً للبناء الأساسى للمجتمع وخصائصه البنيوية، إلا أنه بمجرد وجود يكتسب استقلالا نسبياً يتيح له قدرة على التأثير الفاعل فى هذا البناء الأساسى، ولتلك الخصائص البنيوية تأثير يمتد إلى تجاوز هذا البناء إلى بناء أرقى فى السلم التاريخى للتطور، وإذا كان الوعى الاجتماعى كانعكاس للوجود فى العالم بأسره، يتضمن انعكاسات لكافة أشكال هذا الوجود وملامحه، فإنه يكون للوعى أبعاد متعددة، فإذا كان للوجود فى العالم أبعاده الاقتصادية والسياسية والقانونية والأيديولوجية والقمعية والأخلاقية والفنية فإن للوعى أيضا تلك الأبعاد جميعاً.

٧. إن اكتساب الوعى الاجتماعى والطبقى لا يتم بشكل آلى أو فى ظروف محايدة ذلك أن هناك دائما محاولات من الطبقة المسيطرة لتزييف وعى باقى الطبقات وتشويهه عن طريق فرض أيديولوجيتها وقيمها وعاداتها ونمط حياتها، والإلحاح عليه بكل ما تتيحه لها الهيمنة الاقتصادية والسياسية ومن إمكانيات كوسائل الإعلام المختلفة ومؤسسات الضبط الاجتماعى المتباينة، فضلاً عما تتيحه لها وضعها كدعم اجتماعى لسلطة الدولة السياسية من إمكانية استخدام سلطات الدولة بكل اتساعها فى هذا الصدد (٤١).

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يتطلب الأمر الاستعانة بأساليب وأدوات بحثية متعددة تتكامل معاً من أجل إنجاز هذه المهمة، فثمة جوانب تنطوي عليها الظاهرة ما زالت مبهمة وفي حاجة إلى فهم عناصرها وأبعادها وجوانبها وتحتاج إلى الوصف الكيفي لمعرفة خصائصها والعوامل المختلفة المؤثرة عليها، وهناك جوانب أخرى للدراسة تتطلب تأملها في سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة للتعرف على ماهيتها ودلالاتها، وهذا يتطلب الاستعانة بأساليب وأدوات بحثية متعددة، تساعدنا على التأمل والتحليل، وفيما يلي عرض لمنهج الدراسة والأساليب التي اعتمدنا عليها ومبررات اختيارها وذلك على النحو التالي:

١- المنهج والأساليب البحثية للدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الجدلي والأسلوب الوصفي وكذلك الأسلوب المقارن وذلك من أجل تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها، وسوف أحاول الكشف عن مبررات اختيار المنهج الجدلي والأسلوبين الوصفي والمقارن وذلك على النحو التالي:

أ- المهنج التاريخي الجدلي:

وفي هذا السياق تري الدراسة أن المنهج الجدلي هو منطلقها التحليلي والمنهجي الذي تسعى من خلاله إلى اكتشاف أبعادها المتعددة والمتداخلة في آن واحد، وهي في سعيها نحو إنجاز ذلك لا تقيم حدوداً فاصلة بين النظرية والمنهج أو بين المنهج والإطار التحليلي للدراسة بل تري أن المنهج فلسفة عامة للبحث يجب أن تنعكس في إطر الدراسة النظرية والتحليلي وتوجهها في أحيان كثيرة، فالعلاقة بين نظرية العلم وبحثه من المفروض أن تكون في صيرورة جدلية، وإذا كنا بصدد دراسة علاقة السلطة بالطبقة الوسطي، فإن ذلك يفرض ضرورة الاعتماد على الرؤية الجدلية التي تتيح الكشف المشترك والمتكرر في الظاهرة والخاص والعام فيها والأساسي والثانوي والسبب والنتيجة والمحتوى والشكل، ولا شك أن هذه الإمكانيات التي يوفرها المنهج الجدلي تعطي عمقاً في التحليل واستشرافاً لاتجاهات الظاهرة في المستقبل، حيث يتيح المنهج التاريخي الجدلي فهم العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي المصري الحديث والمعاصر على وجه الخصوص، ومعرفة الكيفية التي تطورت بها العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي وكذلك السلطة والمثقف وكيف ترسخت هذه العلاقة وتتبع مراحل هذا التطور في الثلاثة عقود الأخيرة، حيث أن الفهم التاريخي السوسيولوجي الجدلي للظاهرة موضوع البحث من شأنه أن يتيح الفهم والتعرف على الظروف التاريخية التي أسهمت في نشأة الظاهرة وتطورها.

ب- الأسلوب الوصفي ومبررات اختياره:

تستعين الدراسة بالأسلوب الوصفي بهدف فهم وتحليل الجوانب والأبعاد المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة وذلك للتعرف على خصائص الظاهرة، وتحديد

العوامل والمتغيرات الداخلية المؤثرة عليها فضلاً عن تحليل فكر التيارات الفكرية والأيديولوجية للمثقفين ومن جانب آخر الكشف عن أشكال الممارسات المختلفة للدولة والنظام السياسي تجاه المثقفين من مختلف التيارات الفكرية باختلاف انتماءتهم الاجتماعية والطبقية، وإلى أي مدى تختلف هذه الممارسات باختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة والنظام السياسي من مرحلة لأخرى.

ج- الأسلوب المقارن ومبررات اختياره:

وتعتمد الدراسة على هذا الأسلوب لفهم الاختلافات في طبيعة العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي في أزمنة متباينة، حيث تجري الدراسة مقارنة بين أنماط المثقفين المختلفة التي أفرزتها العوامل التاريخية حسب طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية، كما تقارن الدراسة بين وضعية المثقف وتأثره بالممارسات السياسية في الستينات ومقارنتها بالسبعينيات وهكذا، ومن ثم فالأسلوب المقارن يساعد في تحقيق هذا الهدف وهو التعرف على الظاهرة في سياقات وفترات تاريخية مختلفة.

٢- أدوات جمع البيانات:

دليل دراسة الحالة التي اعتمدت عليه الدراسة للتطبيق على عينة المثقفين بمختلف تياراتهم الفكرية وذلك للأسباب الآتية:

١- تتيح هذه الأداة القدرة على تعمق الحالات المدروسة واستكشاف أهم اتجاهاتها نحو قضايا الدراسة.

٢- تهدف إلى الكشف عن اتجاهات المثقفين بمختلف تياراتهم الفكرية نحو قضية الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المثقفين المنتمين للتيارات المختلفة وموقفهم من السلطة وموقف السلطة مهم وأي من هذه التيارات اتفق مع أيديولوجيا الدولة والنظام السياسي وأيهما اتخذ موقفاً معارضاً للدولة والنظام السياسي.

٣- أساليب التحليل المتبعة:

نظراً لأن الدراسة قد اعتمدت بشكل أساسي على المقابلات مع شرائح الطبقة الوسطي ودراسة الحالة مع بعض المثقفين الذي ينتمون إلى تيارات فكرية وأيديولوجية مختلفة وانطلاقاً من القضايا التي يتضمنها دليل دراسة الحالة وهي قضية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وما تضمنته تلك القضايا من قضايا فرعية، ومن ثم فإن أسلوب التحليل الكيفي للبيانات يعد أكثر ملائمة وذلك على مستويين هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي.

أما عن التحليل الرأسي:

للتعرف على آراء واتجاهات المثقفين الذي ينتمون لكل تيار فكري حول كل قضية وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المثقفين المنتمين لهذه التيارات المختلفة وموقفهم من السلطة وموقف السلطة منهم.

أما التحليل الأفقي:

للتعرف على السمات المشتركة وهذا يوضح أي الاتجاهات الفكرية التي تناولت هذه القضايا كانت تتفق مع النظام السياسي وتوجهات الدولة الأيدلوجية ولماذا وكذلك أي من هذه التيارات الفكرية اتخذ موقفاً معارضاً ونقدياً للدولة وسياستها وتوجهاتها الأيديولوجية.

هذا بالإضافة إلى التحليل الكيفي للبيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة التي تضمنت شرائح الطبقة الوسطي التي عكست وعيهم بقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٤- حالات الدراسة الدراسة وخصائصها:

تضم حالات الدراسة خمسة عشر حالة من مثقفي الطبقة الوسطي باختلاف انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية وقد توزعت بين ثلاث تيارات فكرية وهي:

١. التيار الاشتراكي ومثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات.
٢. التيار الليبرالي ومثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات.
٣. التيار الإسلامي ومثله خمسة من المثقفين.

جدول (١) يوضح توزيع حالات الدراسة من مثقفين الطبقة الوسطي

ممثلي التيارات الفكرية	السن	الحالة الاجتماعية	النوع	المهنة الحالية	المستوى التعليمي
التيار الاشتراكي					
١	٦٦	متزوج	ذكر	أستاذ جامعي	بكالوريوس هندسة
٢	٥٧	متزوج	ذكر	مفكر وكاتب	ليسانس حقوق
٣	٤٤	متزوج	ذكر	كاتب ورئيس تحرير	ماجستير فلسفة
٤	٧٦	متزوج	ذكر	صحفي ومفر	بكالوريوس إعلام
٥	٥١	متزوجة	أنثي	صحفية	ليسانس آداب
التيار الليبرالي					
٦	٦١	متزوج	ذكر	دبلوم معلمين	شاعر
٧	٥٤	متزوج	ذكر	أستاذ جامعي وناقد أدبي	دكتوراه لغة عربية
٨	٥٦	متزوج	ذكر	أستاذ جامعي وناقد أدبي	دكتوراه في الفلسفة
٩	٥٥	متزوجة	أنثي	أدبية وصحفية	بكالوريوس إعلام
١٠	٦١	متزوج	ذكر	أديب وروائي	ليسانس تاريخ
التيار الإسلامي					
١١	٦٠	متزوج	ذكر	صحفي ومفكر إسلامي	ليسانس حقوق

١٢	٦٥	متزوج	ذكر	أستاذ جامعي ومفكر إسلامي	دكتوراه لغة عربية
١٣	٦٤	متزوج	ذكر	صحفي ومفكر إسلامي	بكالوريوس علوم
١٤	٥٦	متزوج	ذكر	صحفي ومفكر إسلامي	دكتوراه في القانون
١٥	٦٢	متزوج	ذكر	أستاذ جامعي ومفكر إسلامي	دكتوراه في الفلسفة

يتضح من الجدول السابق بالنسبة لتوزيع حالات الدراسة من مثقفي الطبقة الوسطي نجد أن التيار الاشتراكي يمثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات ويقعون في الفئة العمرية ٥١-٧٦ من أصحاب المؤهلات العليا ويعملون مفكرين وكتاب وصحفيين وأساتذة جامعة بينما تجد التيار الليبرالي يمثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات يقعون في الفئة العمرية ٥٤-٦١ من أصحاب المؤهلات العليا ويضمون الأدباء والصحفيين والناقد الأدبي في حين تجد التيار الإسلامي يمثله خمسة مثقفين يقعون في الفئة العمرية ٥٦-٦٢ ويضمون المفكرين الإسلاميين.

رابعاً:- نتائج الدراسة فى ضوء تساؤلاتها :

التساؤل الأول :

هل هناك علاقة بين اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة وتغير اتجاهات المثقفين نحو قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟

- أوضحت نتائج الدراسة حول تصورات المثقفين من الاتجاهات المختلفة بصدد قضية العدالة الاجتماعية (١٩٥٢م – ١٩٧٠م)، أن ثمة تبايناً فى تناولها لهذه القضية، إن كنا نجد التقاء فى بعض عناصر الرؤية بين المثقفين الإسلاميين والليبراليين من خلال التركيز على أن العدالة الاجتماعية ليست منحة إنما ترتبط بالديمقراطية الاجتماعية وهى حرية الطبقات أن تنمو وتتحول إلى طبقات أعلى، ويتضح أيضا أن التيار الماركسى يتفق مع النظام السياسى وتوجهات الدولة الأيديولوجية خلال الفترة الناصرية، فى حين اتخذ التيار الليبرالى والتيار الإسلامى موقفاً معارضاً ونقدياً للنظام السياسى وتوجهات الدولة الأيديولوجية خلال الفترة الناصرية ويرجع ذلك إلى أن التحولات فى البنية التحتية (نمط الإنتاج وشكل الملكية) لم تقض تماما على عناصر الطبقة القديمة التى كانت مسيطرة فى فترة ما قبل الثورة (طبقة كبار الملاك الرأسماليين) وظلت هذه البقايا الطبقية موجودة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والأيديولوجى والتى أفرزت تبايناً أيديولوجياً واتخذت العلاقة بين المثقف والسلطة العديد من الأشكال نتيجة لهذا التباين، فهناك المثقف الذى صدمته الأحزاب التى اتخذتها الدولة لتضييق الحريات تحت شعار حماية الثورة وهناك مثقفين يضعون أنفسهم فى قوالب السلطة.

- كشفت نتائج الدراسة عن تنوع وتباين رؤية المثقفين من الاتجاهات الفكرية الثلاثة (الماركسى – والليبرالى – والإسلامى) بصدد قضية العدالة الاجتماعية (١٩٧٤م – ١٩٩٥م) وذلك تبعاً لتباين المنطلقات الفكرية والأيديولوجية، فنلاحظ تلاقياً بين الاتجاهات الثلاث فى بعض النقاط التى قد تلتقى شكلياً ولكن موضوعياً يظل التباين الأيديولوجى والفكرى قائماً ومسيطراً، حيث أرجعت التيارات الثلاث تراجع العدالة الاجتماعية (١٩٧٤م – ١٩٩٥م) وكان السبب اقتصادى فى الأساس وهذا تلافياً شكلياً ولكن موضوعيا اختلف كل تيار حسب توجهه الأيديولوجى حيث نجد التيار الماركسى أرجع التحول نحو الانفتاح الاقتصادى والخصخصة أدى إلى تراجع مفهوم العدالة بالمعنى الاشتراكى، بينما التيار الليبرالى يرى أن غياب الرأسمالية الوطنية كان وراء تخلف فترة السبعينيات والفترات التى تليها عن الوفاء بالعدالة الاجتماعية، فى حين يرى التيار الإسلامى تراجع العدالة الاجتماعية لتبعيتنا للغرب وتركنا موروثنا الفكرى المتمثل فى الأوقاف وخضوعنا للقرار الأمريكى الدولى، ويتضح أيضا أن التيارات الثلاث اتخذت موقفاً معارضاً ونقدياً للنظام السياسى وتوجهات الدولة الأيديولوجية خلال الفترة (١٩٧٤م – ١٩٩٥م).
- أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة لرؤية المثقفين لقضية العدالة الاجتماعية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م عن تنوع وتباين فى الرؤية تبعاً لتباين المنطلقات الفكرية والأيديولوجية للمثقفين حيث نلاحظ تلاقياً شكلياً بين الاتجاهات الثلاث وهو لم تكن قضية العدالة الاجتماعية محور اهتمام النظم السياسية التى تلت الثورة، ولكن موضوعياً يظل التباين الأيديولوجى الفكرى قائماً ومسيطراً حيث أرجع التيار الماركسى غياب العدالة الاجتماعية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م إلى غياب مؤشراتها التى تتمثل فى تكافؤ الفرص، بينما التيار الليبرالى أرجع غياب العدالة الاجتماعية لغياب مؤشراتها التى ترتبط بالحرية والديمقراطية، فى حين التيار الإسلامى أرجع غياب العدالة الاجتماعية لغياب مؤشراتها وهى العودة للإسلام عن طريق الأوقاف والزكاة.
- كشفت نتائج الدراسة حول تصورات المثقفين من الاتجاهات الثلاثة حول الفجوة بين المثقف والسلطة نلاحظ تلاقياً بين الاتجاهات الثلاث فى بعض النقاط التى قد تلتقى شكلياً ولكن موضوعياً يظل التباين الفكرى والأيديولوجى قائماً ومسيطراً، حيث أرجعت التيارات الفجوة بين المثقف والسلطة إلى غياب الديمقراطية وهذا تلاقياً شكلياً، ولكن موضوعياً اختلف كل تيار حسب توجهه الأيديولوجى، فنجد التيار الماركسى أرجع الفجوة بين المثقف والسلطة لغياب الديمقراطية التى ترتبط بالأساس بتعدد الاتجاهات السياسية وتداول السلطة وحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية أى غياب تداول السلطة وارتباط النظام السياسى بشخص الحاكم وعدم وجود حرية صحافة وحرية رأى وتعبير كل ذلك جعل الديمقراطية شكلية وأدى إلى الفجوة بين المثقف والسلطة، بينما التيار الليبرالى أرجع الفجوة بين المثقف والسلطة

لغياب الديمقراطية الحقيقية نتيجة غياب مقومات هذه الديمقراطية من تعليم وعدالة وحرية تعبير ودور حقيقى منظم للأحزاب ودستور يكفل كل الحقوق والواجبات، بينما أرجع التيار الإسلامى الفجوة بين المثقف والسلطة لغياب الديمقراطية وهى وجود مبادىء سياسية واجتماعية مثل المساواة أمام القانون وحرية الفكر والعقيدة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحق الحياة والحرية والعمل بشكل إسلامي فلا يوجد مانع فى الإسلام من تكوين أحزاب بشرط أن تكون هذه الأحزاب مشاركة بشكل ديمقراطى أى تمارس الديمقراطية فما الفائدة من وجود أحزاب وصحافة معارضة وانتخابات برلمانية ومفيش مشاركة وهذا أدى إلى الفجوة بين المثقف والسلطة.

- أوضحت نتائج الدراسة حول تصورات المثقفين من الاتجاهات الثلاث إزاء دور الأحزاب السياسية فى التحول الديمقراطى (١٩٥٢م وحتى ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م) نلاحظ تلاقياً بين الاتجاهات الثلاث فى بعض النقاط التى قد تلتقى شكلياً ولكن موضوعياً يظل التباين الأيديولوجى والفكرى قائماً ومسيطراً، حيث أرجعت التيارات الثلاث غياب دور الأحزاب السياسية إلى غياب الديمقراطية وهذا تلاقياً شكلياً ولكن موضوعياً اختلف كل تيار حسب توجهه الأيديولوجى، فنجد التيار الماركسى أرجع غياب دور الأحزاب السياسية إلى غياب الديمقراطية التى ترتبط بالأساس بالممارسة، فأغلب الأحزاب السياسية التى نشأت بعد الثورة مجرد أحزاب شعارات لا تهتم بالبرامج، بينما التيار الليبرالى أرجع غياب دور الأحزاب السياسية إلى غياب الديمقراطية الحقيقية نتيجة استبداد السلطة ووضع الأحزاب السياسية تحت سيطرة الحكومية والأجهزة الأمنية، فى حين أرجع التيار الإسلامى غياب دور الأحزاب السياسية إلى غياب الديمقراطية، فالأسلوب الذى تدار به الحياة السياسية فى مصر أسلوب شمولى، فالدولة تصدر قوانين لمنع الأحزاب السياسية أن يكون لها دور حقيقى وتشويه التيار الإسلامى المرشح بقوة لعمل مجتمع مدنى حقيقى يكون نواته الأوقاف.
- أوضحت نتائج عينة الدراسة فيما يتعلق بتأثير المثقفين فى استجابات عينة الدراسة من شرائح الطبقة الوسطى، أن المتغيرات الخاصة بقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كانت أكثر تأثراً بالمقولات والقضايا التى ركز عليها كل من التيار الماركسى والتيار الليبرالى، وبالتالى لم تأت القضايا التى تناولها المثقفين الإسلاميون بصدد قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فى جملة العوامل التى ركزت عليها عينة الدراسة من شرائح الطبقة الوسطى، وربما يفسر ذلك من وجهة نظر الدراسة فى أن مصادر وأساليب تشكيل وعى الطبقة الوسطى تنحسر فى المؤسسات الإعلامية المختلفة أو فى الاتصال المباشر مع حاملى الثقافة والأيديولوجيا، فبالنسبة للمؤسسات الإعلامية يهيمن عليها النظام السياسى ولا يسمح لفكر ما بالتواجد من خلالها، إلا إذا كان موالياً له بصورة مباشرة، أو أن يخدم مصالحه ويعالج مشكلاته ويروج لوجهة نظره ويحقق هدفه حتى ولو لم يكن متفقاً

معه فى الأيديولوجيا، ومن الواضح أن المثقفين الإسلاميين لا تتاح لهم هذه الفرصة وهم محجوبون عن المؤسسات الإعلامية، أما بالنسبة للاتصال المباشر بين حاملى الثقافة والأيديولوجيا ومتلقيها، فإن المثقفين الإسلاميين لم يحققوا تواجداً فعالاً ومؤثراً على هذا الصعيد، وربما لم تتح لهم الفرصة لتحقيق ذلك فى ظل الطوق الأمنى المفروض على الحركة الإسلامية ومثقفيها العضويين، فى الوقت الذى تتاح فيه الفرص للمثقفين من التيار الماركسى والتيار الليبرالى من خلال التواجد داخل التنظيمات الحزبية وهذا يساهم فى تكريس رؤيتهم ونفى أى تصور آخر.

التساؤل الثاني:

ما طبيعة العلاقة بين المثقف والمجتمع المدنى فى مصر ؟ وما العوامل والمحددات البنائية والأيديولوجية التى تحكم هذه العلاقة ؟ وما تصور المثقفين لدور المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟

- كشفت نتائج الدراسة أنه لم تنتهى علاقة الصراع بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م) على غير المتوقع، فعلى الرغم من الدور الذى لعبته منظمات المجتمع المدنى فى التهيئة للثورة وفى الأحداث التى تلتها إلا أن العلاقة ازدادت توتراً وأخذت العلاقة الصراعية تتجلى فى أن رؤساء ما بعد الثورة باختلاف توجهاتهم أظهروا من خلال سياساتهم السعى لإخضاع المجتمع المدنى للسيطرة، فظل المجتمع المدنى محاصراً أمنياً وقانونياً، مما انعكس على غياب دوره فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- أوضحت نتائج الدراسة حول تصورات المثقفين من الاتجاهات الثلاث حول دور المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م تلاقياً بين الاتجاهات الثلاث فى بعض النقاط التى قد تلتقى شكلياً ولكن موضوعياً يظل التباين الأيديولوجى قائماً ومسيطراً، حيث أرجعت الاتجاهات الثلاث غياب دور المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بسبب سيطرة الدولة وهذا تلاقياً شكلياً ولكن موضوعياً اختلف كل تيار حسب توجهه الأيديولوجى، فنجد التيار الماركسى أرجع غياب دور المجتمع المدنى لأن الدولة مهيمنة على كل شىء سواء رسمى أو غير رسمى، بينما التيار الليبرالى أرجع غياب دور المجتمع المدنى لغياب الديمقراطية، أما التيار الإسلامى أرجع غياب دور المجتمع المدنى لابتعادنا عن الشريعة الإسلامية.

خاتمة:

فى الواقع أن مستقبل وضع المثقف فى المجتمع المصرى ليس وضعاً جاهزاً، إنما هو نتاج لتفاعل عدد من العوامل الذاتية والموضوعية، بالتالى فإن عمل المثقفين مشروط بجملة من الظروف منها ما هو موضوعى مثل بنية المجتمع الذى ينتمون إليه، وطبيعة المرحلة التى يعاصرونها ومواقعهم الطبقية، ومنها ما هو ذاتى مثل وعيهم الذى يحدد طبيعة الدور الذى يضطلعون به كمثقفين، فثمة تأثيرا متبادلاً

بين العوامل الذاتية والموضوعية، يحدد إلى حد بعيد مستقبل وضع المثقف وعلاقته فى المجتمع.

ومن ثم فالبحث الاجتماعى فى تناوله للظواهر الاجتماعية والسياسية من الضرورى أن يتضمن رؤية استشرافية تنبؤية بمستقبل الظاهرات فى المجتمع وتطوراتها المتوقعة، حيث يعتبر الاستشراف والتنبؤ بملامح المستقبل أحد الوظائف المهمة للنظرية الاجتماعية، وفى هذا الإطار فإن الدراسة ترى أن تناول مستقبل العلاقة بين مثقفين الطبقة الوسطى والسلطة فى المجتمع المصرى، سوف يعتمد على تحليل النمطين من العوامل الذاتية والموضوعية المرتبطة بها، وذلك على النحو التالى :

١ ٠ العوامل الذاتية :

- تتعلق العوامل الذاتية بقدرة المثقفين على الحشد والمناصرة وكسب التأييد للقضايا والمطالب التى تحقق أهدافها أى تكوين قواعد اجتماعية مؤيد لها فى المجتمع، فإن المثقفين كإحدى القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة فى المجتمع والمعبرة عن قوى اجتماعية وطبقية لن يكون لها مستقبل ما لم تنجح فى تكوين القوى الاجتماعية المؤيدة لها التى تعتبر رصيداً جماهيرياً لها لو نجحت فى تفعيله، سوف يصبح لها تأثير قوى على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم فإن مستقبلها مرهون بقدرتها على تنظيم العمل داخلها وحسم الخلافات فيما بينها بطريقة ديمقراطية، وأن تنشىء بين بعضها البعض أطر تنظيمية تعمل من خلالها على خلق نوع من التشبيك بين بعضها البعض بشكل يجعلها أكثر قدرة على الضغط والتأثير وكذلك تقوم بالمحافظة على حد أدنى من التوافق حول الأهداف المجتمعية والسياسية المتعلقة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية حتى لا تدخل فى صراعات سياسية.
- أدى افتقار المثقفين الجدد (نشطاء الحركات الاحتجاجية) إلى أطر تنظيمية وتنسيقية فيما بينها تعطيها القدرة على التعبئة وتمكنها من جذب قاعدة اجتماعية تشاركها الشعارات والبرامج، وهو ما سعت القوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسى (القوى الإسلامية) إلى استغلاله عبر ملء الفراغ الذى خلفته الحركات الشبابية وربح الشوط الانتخابى بأغلبية كبيرة، فالحركات الاحتجاجية الشبابية كانت قوة احتجاج أكثر من كونها حركات تحمل مشروعاً اجتماعياً وسياسياً بديلاً، فعلى الرغم من توافر مصادر الاحتجاج، إلا أن وجود هذه المصادر هو شرط غير كاف لتشكيل حركة اجتماعية فاعلة، فعمليتى الحشد والتعبئة لهما أهمية قصوى على مستوى الأساس التنظيمى، فبهما يمكن تحويل أشكال الاحتجاج العشوائى إلى حركة اجتماعية وسياسية فاعلة، بالإضافة إلى ذلك ما واجهته الحركات الاحتجاجية من مشاكل متعلقة بكيفية إعادة صياغة دورها داخل النظام السياسى بعد سقوط الأنظمة، فهذه الحركات جميعاً نمت أدوارها الفاعلة فى ظل ظرف استثنائى غاب فيه الدور

الفاعل للأحزاب والنقابات، حيث مارست وظائف تلك المؤسسات، لكن بعد نجاح الثورة وسقوط النظام حاولت تلك المؤسسات استعادة أدوارها على الساحة السياسية، واتجهت الأحزاب السياسية إلى إعادة تنظيم أدوارها عبر تشكيل نمط من التحالفات السياسية بين بعضها البعض، وذلك فى محاولة منها لكسب تأييد الشارع المصرى وهو ما أدى إلى تراجع الدور الفاعل لتلك الحركات بشكل عام.

- ما واجهته هذه الحركات بعد الثورة من مشكلات على مستوى التنظيم، فأزمة التنظيم وقصور آليات القرار، أظهرت عجز هذه الحركات عن التنسيق فيما بينها للوصول إلى حلول وسط، يضاف إلى ذلك الاستنزاف الذى حصل فى طاقة الشباب المنشىء لهذه الحركات فى الأحداث التى تلت الثورة، ودخولهم العديد من المواجهات مع أجهزة الدولة الأمنية والتى انتهت بقتل وإصابة واعتقال الكثيرين منهم، الذى أعاق فرصة تطورهم التنظيمى وفقدانها للعديد من النصراء والمؤيدين لها.
- لعبت مواقف المثقفين من المشاكل الاجتماعية والسياسية لبعض القوى الاجتماعية والطبقية أدواراً مهمة فى تقليص شعبيتها ومحدودية تأثيرها فى هذه القوى، فموقفهم من قضية العدالة الاجتماعية شديد الأهمية ويتلخص فيما يلى : -
- فالتيار الإسلامى لا يطرحون إلا فكرة الإسلام هو الحل مجردة من أى تصور واقعى ملموس وحقيقى حيث لا يوجد برنامج مطروح ولا إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها، فى حين التيار الماركسى لم يجدوا سبيلاً لحل قضية العدالة الاجتماعية إلا بالعودة للناصرية والعودة للقوانين الاشتراكية وعودة القطاع العام، أما التيار الليبرالى مازالوا يحلمون بليبرالية ما قبل الثورة وأمجادها كزيادة الإنتاج وزيادة الرقعة الزراعية وهذا يعكس عدم اهتمام المثقفين بحقيقة مشكلات المجتمع حيث تغيب الحلول الحاسمة الواقعية حول مشكلات المجتمع المصرى بصفة خاصة، فالدراسة لا تطلق أحكاماً بقدر ما هو تحليل لرؤى المثقفين خلال العمل الميدانى.
- ويتضح مما سبق أن العوامل الذاتية لم تساعد على بلورة قوى اجتماعية مؤيدة ومناصرة لعمل المثقفين فى المجتمع المصرى بسبب افتقارها للقدرة على التنظيم والتنسيق فيما بينها وبسبب حلولها الغير واقعية لمشكلات المجتمع، مما يؤثر بطبيعة الحال على مستقبلها، غير أنه ليستا العوامل الذاتية وحدها هى الفاعلة، بل أن الفاعلية فى تحديد ملامح المستقبل تكمن فى العوامل الموضوعية وتفاعلها مع العوامل الذاتية وذلك على النحو التالى :

٢ ٠ العوامل الموضوعية :

يقصد بالعوامل الموضوعية تلك العوامل المرتبطة بالسياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد، الذى يتحرك فى إطاره المثقفين ويتفاعلون معه ويتأثرون به ويؤثرون فيه وسوف تتناول الدراسة هذه العوامل من خلال مجموعة من

السيناريوهات المحتملة التى يتوقف مستقبل عمل المثقفين على تفاعلاتها وذلك على النحو التالى : -

طبيعة السلطة السياسية :

يرتهن مستقبل ممارسة المثقف لدوره على طبيعة السلطة السياسية، فإن الأنظمة فى مصر اعتمدت بشكل أساسى على عمل المثقف قبل تسلمها السلطة فى صياغة برامجها وتوجهاتها وأيديولوجيتها، وما لبثت أن تخلت عن دوره بعد وصولها للسلطة، وأصبحت تعتمد على المثقف الإدارى والفنى والتقنى وليس على المثقف المفكر والمبدع أى ما تحتاجه السلطة من المثقف هو الخبرة العملية وليس الفكر أو النقد، فإنها اعتمدت على المثقفين التنفيذيين الذين ينفذون سياساتها وأفكارها، وبذلك تمكنت السلطة من اختراق ثقافة المثقف الذى خضع لها فقضت على فاعلية إنتاجه الفكرى، أما المثقف الذى فشلت السلطة فى الهيمنة عليه، فقد عملت على فصل معرفته عن السياسة لكى ينتج ثقافة مجردة لا تتعامل مع الملموس، وعندما تقوم السلطة بتهميش المثقف فإنها تهمش المجتمع ككل عن طريق حجب المعرفة التى ينتجها المبدع ومنعها من الوصول للمجتمع الذى تعتبره حكراً لها، وإذا رفض المثقف تبعيته للسلطة تعتبره منافساً لها فى اقتسام السيطرة على المجتمع، فتلجأ إلى محاربته بشتى الوسائل التى قد تصل إلى السجن والاعتقال أو عزله من منصبه، وإذا استمرت السلطة السياسية فى عزل المثقف سوف يؤدى إلى انقسام المثقفين إلى نموذجين، نموذج يعيش الاغتراب واليأس والتهميش من قبل السلطة وأصبح هذا النموذج أمام خيارين إما أن يتبع السلطة ويقدم ولائه لها أما أن ينتقد السلطة ويكون مصيره السجن والنموذج الآخر هو المثقف الصامت ليصون كرامته.

قضية الديمقراطية :

يرتهن مستقبل ممارسة المثقف لدوره على قضية الديمقراطية، فذا استمرت سياسة الدولة فى وضع القيود على المثقفين لعزلهم عن الحياة السياسية، فسوف يؤدى ذلك إلى سيناريوهين، السيناريو الأول مزيد من التراجع أمام هيمنة الدولة وفرض المزيد من القيود التشريعية من جانب النظام على حركة هؤلاء المثقفين، أما السيناريو الثانى، تزايد نشاط المثقفين (نشطاء الحركات الاحتجاجية) ونجاحهم فى تحقيق أهدافهم والتصدى لهيمنة الدولة والتغلب على المشاكل الداخلية والخارجية التى تواجهها، ومن ناحية أخرى يمكن أن يزداد ضيق الأفراد بالأوضاع الراهنة خاصة فى ظل وجود العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية وبالتالى يمكن أن يتجدد الدعوات للمطالبة بالتغيير أو على الأقل عمل إصلاحات جزئية داخل النظام وبالتالى ستلعب الحركات الاحتجاجية دوراً بارزاً فى الحشد والتعبئة.

والدراسة تميل إلى السيناريو الثانى لأنه فى ظل الظروف الراهنة يرتبط نشاط الحركات الاحتجاجية بشكل كبير بالأوضاع المتواجدة على الساحة السياسية وخاصة فى ظل المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها النظام السياسى واستمرار

تواجد مجموعة من التفاعلات الاجتماعية رغم القيود التى يتم فرضها من جانب الدولة.

المراجع :

[١]) جورج جورفيتش: دراسات فى الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٣٧.

[٢]) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عوده وآخرون، دار المعارف، الطبعة السابعة، ١٩٨٢م، ص ص ٢١٩ – ٢٢١.

[٣]) جورج جورفيتش: مرجع سابق، ص ١٣٧.

[٤]) السيد الحسينى: المقدمة العربية ترجمة كتاب " مقدمة فى علم الاجتماع لابلكس انكلز "، ترجمة السيد الحسينى وآخرين، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م، ص ٢٣.

[٥]) إبراهيم العيسوى: نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكاليات النظرية (الاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصرى)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٦.

- Erik, O. Wright: Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure , Politics and Society , Vol. 9 , No. 3 , 1980 , p p 324 – 326.

[٦]) إبراهيم العيسوى: مرجع سابق، ص ص ١٦ – ١٧.

- V. L. Lenin , Collected Works , Vol. 29 , p 241.

[٧]) اعتمدت فى صياغة هذه الفقرة على المراجع الآتية:

-عبد الباسط عبد المعطى: فى نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص ٧٦.

- سمير نعيم أحمد: النظرية فى علم الاجتماع، دراسة نقدية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م، ص ١٣٧.

- ريمون آرون: صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٦٥م، ص ص ٣٢ – ٣٣.

- ألان موينجوود: تاريخ النظرية فى علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطى السيد، تقديم غريب سيد أحمد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص ص ٢٢١ – ٢٢٢.

- لينين: المختارات، الجزء الأول، العدد ١، موسكو / دار التقدم، ص ص ٣٧٨ – ٣٧٩.

- Allen W. Wood: Karl Marx , 2nd: New York , Rout Lodge , 2004 , p p 85 – 87.

[٨]) اعتمدت فى صياغة هذه الفقرة على المراجع الآتية:

- جورج حورفيتش: دراسات فى الطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

- نجلاء راتب: الانتماء الاجتماعى للشخصية المصرية فى السبعينيات: محدداته ومشكلاته، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م، ص ص ٦٣ – ٦٥.
- عبد الباسط عبد المعطى: دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر، الدراسات المحلية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨م، ص ٣٠.
- محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة (١٩٤٥م – ١٩٨٨م)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص ١٨.

[٩]) وفاء سمير نعيم: الانتماءات والتحالفات الطبقية لأعضاء مجلس الشعب المصرى، دراسة سوسيوتاريخية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة بنها، ٢٠١٢م، ص ٣٦.

- Nicos Poulantzas: Classes in Contemporary Capitalism , London , Verso , 1978 , p p 15 – 16.

[١٠]) إبراهيم العيسوى: مرجع سابق، ص ١٨.

[١١]) اعتمدت فى صياغة هذه الفقرة على المراجع التالية:

- ريمون آرون: صراع الطبقات، مرجع سابق، ص ٢٩ – ٣١.
- جورج جورفيتش: دراسات فى الطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٤٥.
- عبد الباسط عبد المعطى: دراسات فى التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر، مرجع سابق، ص ٣٢.
- إبراهيم العيسوى: نحو خريطة طبقية لمصر، مرجع سابق، ص ١٨.
- سمير نعيم: النظرية فى علم الاجتماع، دراسة نقدية، مرجع سابق، ص ص ١٦١ – ١٦٣.
- وفاء سمير نعيم: الانتماءات والتحالفات الطبقية لأعضاء مجلس الشعب، مرجع سابق، ص ص ٤٥ – ٤٦.
- نيكوس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩م، ص ١٤١.
- Terrel Carver (ed,): The Cambridge Comparison to Marx (Ssted , United States of America , Cambridge University Press , 1991 , p p 83 – 89

12) Nicos Pouluntzas: The New Petty Bourgeois in Class and Class Structure , Edbj Alan Hunt , London , Lewrence and Wishart , 1977 , p 127.

١٣) محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ١٨ – ١٩.

١٤) اعتمدت فى صياغة هذه الفقرة على المراجع الآتية:

- نيكوس بولانتزاس: الماركسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عمر حازم، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، ١٩٧٥م، ص ص ٢٠ – ٢٥.
- محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ٨٩ – ٩١.
- نيكوس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٧٨ – ٧٩.
- Nicos Poulantzas: Classes in Contemporary Capitalism , London , Verso , 1978. p 225.
- Alin Cotlrell: Social Classes in Marxist Theory , London , Rout ledge , Reganpaul , 1984 , p 59.

١٥) اعتمدت فى صياغة هذه الفقرة على المراجع التالية:

- محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية، مرجع سابق، ص ص ١٨ – ١٩.
- نيكوس بولانتزاس: الماركسية والطبقات، مرجع سابق، ص ٢٩ – ٣١.
- وفاء سمير نعيم: الانتماءات والتحالفات الطبقية لأعضاء مجلس الشعب، مرجع سابق، ص ص ٤٦ – ٤٧.

16) E. O. Wright: Class Structure and Income Determination , London , Academic Press , 1979 , p p 36 38.

- E. O. Wright: Class Crisis and The State , The New Left Book , London , 1978 , p p 70 74.

17) E. O. Wright: Class and Income Determination , Op., Cit., p p 24 – 25.

١٨) اعتمدت فى صياغة هذه الفقرة على المصادر التالية:

- عبد الباسط عبد المعطى: الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، اتجاهات التغير والتفاعلات (١٩٧٥م – ٢٠٢٠م)، منتدى العالم الثالث، مشروع مصر ٢٠٢٠م، الطبعة الأولى، القاهرة، ميريت للنشر، ص ٢٥.
- السيد محمد الرامخ: محددات البناء الطبقى وديناميكياته فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ص ٥٣ – ٥٤.

- E. O. Wright: Class Analysis History and Emancipation , New Left Review , Vol. 202 , Nov. Dec. , 1993 , p 30.
- E. O. Wright: Varieties of Marxist on Conception of Class Structure , Op., Cit., pp 331-339.

[19]) E. O. Wright: Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure , Op., Cit., pp 325 – 327.

- E. O. Wright: Class Analysis , History and Emancipation , Op., cit., 30.
- E. O. Wright: Class Crisis and The State , Op., Cit., p 62.

20) E. O. Wright: Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure , Op., Cit., p 30.

٢١) إبراهيم العيسوى: مرجع سابق، ص ص ٣١ – ٣٤.

٢٢) السيد عبد الحليم الزيات: فى سوسيولوجيا بناء السلطة، الطبقة، الصفوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١.

٢٣) بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١١٠ – ١١٣.

٢٤) المرجع السابق، ص ١١٤.

[25]) E. O. Wright: Class Structure and Income Determination , Op., Cit., p p 36 – 38.

- E. O. Wright: Clssa Crisis and the State , Op., Cit., p p 70 – 74

٢٦) اعتمدت فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

- جان مارك بيونى: فكر جرامشى السياسى، ترجمة جورج طرابيش، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م، ص ١٨٤.
- Lenonardio Salamini: The Sociology of Political Praxis an Introduction to Gramsci Theory Rout ledge and Kegan Paul , London , 1981 , p 46.
- Norberto Babbio: Gramsci and Conception of Civil Society , In Gramsci and Marxist Theory , Edbj , Chartal Mouffe , Rout ledge and Kegan Paul , London , 1974 , p p 30 – 33.

٢٧) جان مارك بيونى: مرجع سابق، ص ٢٠٠.

١٨) المرجع السابق، ص ٢٠١.

29) Harold Enstwistle: Antonio Gramsci , Conservative Schooling for Radical Politics , Rout Ledge , London , 1979 p p 13 – 14.

٣٠) اعتمدت فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:
- جان مارك بيونى: مرجع سابق، ص ٢٠٠.
- Jaccqves Textier: Gramsci Theoretical of the Supper Structures on the Conception of Civil Society , In Gramsci and Marxist , Op., Cit., P 64.

٣١) أنطونيو جرامشى: كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤م، ص ٢٣.
٣٢) المرجع السابق، ص ٢١.
٣٣) جان مارك بيونى: مرجع سابق، ص ص ٢٩ – ٣٠.

34) Massimo Salvador: Gramsci and Pci two Conceptions of Hegemony , In Gramsci and Marxist Theory , Op., Cit., p 244.

٣٥) جان مارك بيونى: مرجع سابق، ص ص ١٩٦ – ١٩٧.
٣٦) اعتمدت الدراسة على صياغة هذه القضية النظرية على المصادر الآتية:
- نيكوس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، مرجع سابق.
- أوليدوف: الوعى الاجتماعى، ترجمة ميشيل كيلو، بيروت، دار بن خلدون، ١٩٧٨.
- أوستوفسكى ستنانسبلو: الوعى الاجتماعى بالبناء الطبقى، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.
٣٧) عبد الباسط عبد المعطى: الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، اتجاهات التغير والتفاعلات، مرجع سابق، ص ص ٦٠ – ٦٢.
٣٨) المرجع السابق، ص ٦٥.
٣٩) المرجع السابق ، ص ٦٦.
٤٠) نزيه نصيف الأيوبى: الدولة المركزية فى مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
٤١) اعتمدت الدراسة على صياغة هذه القضية على المراجع الآتية:
- أشرف فرج أحمد: الوعى الاجتماعى والانتماءات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٩٢ – ١٠٠.
- عبد الباسط عبد المعطى: دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر، الدراسات المحلية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨م، ص ص ١٠٣ – ١١٠.